المنظومة
ALMANDUMAH

العنوان:	المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي إمكانية المساءلة؟: دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني الفرنسي
المصدر:	مجلة كلية القانون الكويتية العالمية
الناشر:	كلية القانون الكويتية العالمية
المؤلف الرئيسي:	الخطيب، محمد عرفان
المجلد/العدد:	مج8, ع29
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الشهر:	مارس
الصفحات:	107 - 152
DOI:	10.54032/2203-008-029-001
رقم MD:	1100313
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	المسؤولية المدنية، الذكاء الاصطناعي، القانون المدني، القوانين والتشريعات، فرنسا
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1100313

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الخطيب، محمد عرفان. (2020). المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي إمكانية المساءلة؟: دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني الفرنسي.مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مج8, ع29، 107 - 152. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1100313

إسلوب MLA

الخطيب، محمد عرفان. "المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي إمكانية المساءلة؟: دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني الفرنسي."مجلة كلية القانون الكويتية العالميةمج8, ع29 (2020): 107 - 152. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1100313

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي ... إمكانية المساءلة؟! دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني الفرنسي

أ. د. محمد عرفان الخطيب
أستاذ القانون المدني، قسم القانون
كلية أحمد بن محمد العسكرية، الدوحة، قطر

الملخص

وفق منهج تحليلي ونقدي معمق لنصوص التشريع المدني الفرنسي المتعلقة بقواعد المسؤولية المدنية، كما مشروع القانون المعدل لأحكام المسؤولية المدنية، PLRRC» «Urvoas 2017، قدم البحث دراسة استشرافية لإمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي! وذلك عبر مطلبين رئيسين: تناول الأول إمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي في ضوء الاعتبار الشخصي لهذا الذكاء، في حين عرض الثاني لهذه الإمكانية في ضوء قواعد المسؤولية الموضوعية، باعتبار الذكاء الاصطناعي شيئاً أو مُنَتجاً.

وقد خلصت الدراسة إلى عدم إمكانية تطبيق أي من هاتين النظريتين تطبيقاً مطلقاً على الذكاء الاصطناعي، كوننا أمام حالة تتسم بالتَفَرُدْ والتَمَيُّزْ، لا يمكن جراءها مساءلته بذاته عن أفعاله. كما أن أي توصيف قانوني له، نظراً لطبيعته الحركية العاقلة شبه المستقلة بـ: «الشيء»، هو توصيف خاطئ. بالوقت ذاته الذي لا يمكن اعتباره: «مُنَتجاً»، نظراً لطبيعته المعنوية المُتسمة بالذكاء.

عليه، أوصت الدراسة بضرورة وضع قواعد قانونية خاصة تتناول أحكام هذه المسؤولية الجديدة؛ المُمكن وصفها بـ: «المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي»، تدرج ضمن أنظمة المسؤولية المدنية الخاصة؛ وتضمن التعامل القانوني الصحيح مع هذا الذكاء ببعديه المعنوي والمادي. كما توقف حالة التردد التشريعي التي تَسِمُ موقف المشرع المدني الفرنسي منه، مؤكدةً أن استمرار هذا التردد والتجاهل، سيزيد من تعقيد قواعد المسؤولية المدنية لديه وارتباكها، في حين أن السير بخلافه، سيكون له تأثيرٌ أكثر فائدة للصورة الفلسفية والمنهجية لهذا التشريع.

كلمات دالة: المسؤولية الشخصية للذكاء الاصطناعي، المسؤولية الموضوعية للذكاء الاصطناعي، نظرية الحراسة والذكاء الاصطناعي، القوة القاهرة والذكاء الاصطناعي، الرجل الآلي «الإنسآلة»، المركبة ذاتية القيادة.

المقدمة

بوصفه المؤطر القانوني للسلوكيات الاجتماعية، والضامن الفعلي لتحقيق العدالة والإنصاف في هذه السلوكيات على اختلافها وتنوعها، فإن القانون مرهون بمواجهة تحديات تُحتم عليه الإجابة عن العديد من الأسئلة الحديثة، التي عدلت بشكل كبير من طبيعة هذه السلوكيات، إن من حيث التوصيف أو الطبيعة[1]. من بين هذه التحديات، إن لم يكن أهمها: «الذكاء الاصطناعي» AI (Artificial Intelligence)[2]، تحديداً في الشق

(1) الثورة الرقمية الذكية «Digital smart revolution»، بمكوناتها الثلاثة الرئيسة: إنترنت الأشياء «Internet of Things» والبيانات الضخمة «Big data»، إضافةً للذكاء الاصطناعي «Artificial intelligence»، جعلت القانون يقف، في كثيرٍ من المواضع، موقف المتفرج المنتظر أكثر منه الفاعل المتدخل، كما في قضايا الحق، والشخصية، والمسؤولية، والملكية، وحماية الحياة الخاصة، وغيرها من المواضيع. راجع في ذلك: محمد عرفان الخطيب، ضمانات الحق في العصر الرقمي، «من تبدل المفهوم .... لتبدل الحماية»: قراءة في الموقف التشريعي الأوروبي والفرنسي وإسقاط على الموقف التشريعي الكويتي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس، التحديات المعاصرة للضمانات القانونية في عالم متغير (9–10 مايو 2018)، ملحق خاص، العدد الثالث، الجزء الأول، شعبان 1439 هـ – ديسمبر 2018م، ص 251–324. وكذلك للكاتب نفسه: المركز القانوني للإنسآلة (Robots).. قراءة في القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسآلة (Robots) لعام 2017، «الإشكاليات والتحديات ... دراسة تأصيلية مقارنة»، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة السادسة، العدد الربع، العدد التسلسلي 24، ربيع الأول/ ربيع الثاني 1440 هـ، ديسمبر 2018م، ص 19–58. عبير أسعد، الذكاء الصناعي، ط1، دار البداية للنشر، عمان، الأردن، 2017. آلان بونيه، الذكاء الصناعي، واقعه ومستقبله، 1945، ترجمة: علي صبري فرغلي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد رقم 172، سنة 1993. زياد عبد الكريم القاضي، مقدمة في الذكاء الصناعي، ط1، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2010. عادل عبد النور، مدخل إلى عالم الذكاء الصناعي، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، 2005.
Collectif, Intelligence artificielle. Enquête sur ces technologies qui changent nos vies, Champs actuels, 2018. K. Schwab, N. Davies et S. Nadella, Shaping the Fourth Industrial Revolution. Forum économique mondial. 2018. B. Cowgill, The Impact of Algorithms on Judicial Discretion: Evidence from Regression Discontinuities. Working Paper. 2018. [En ligne]. M. Skilton, et F. Hovsepian, the 4th Industrial Revolution: Responding to the Impact of Artificial Intelligence on Business. Springer. 2017. A. Mandil, Quel impact de la révolution robotique sur le droit français? Mandils droits des technologies numériques. [En ligne], 21 février 2016. V. Mayer-Schönberger et K. Cukier, Big Data-A Revolution That Will Transform How We Live, Think and Work, Londres, John Murray, 2013.

(2) يستند الذكاء الاصطناعي «Artificial intelligence» في وجوده إلى الثورة الصناعية الرابعة «Fourth Industrial Revolution»، حيث يعود أول استعمال أكاديمي وبحثي له للعام 1950، من قبل «آلان تورنيغ» «Alan Turing» الذي قدم له من خلال اختبار «Turing» حمل اسمه، وتمحور حول تقييم الذكاء لجهاز الكمبيوتر، بحسب قدرته على محاكاة العقل البشري، في حين أن أول استعمال رسمي للمصطلح اعتمد في المؤتمر الأول للذكاء الاصطناعي في كليه دارتموث في عام 1956، بحضور

المتعلق بإمكانية مساءلته مدنياً[3]، علماً بأن الإجابة ليست باليسيرة؛ إذ ترتبط بالموقف القانوني المُحدد للكنه الحقيقي لهذا الذكاء من الناحية القانونية، ما يُمهد لتحديد تموضعه القانوني ومسؤوليته، لاسيما في إمكانية الاعتراف بالصفة الشخصية أو الطبيعة الشيئية للذكاء الاصطناعي، وترتيب مسؤوليته بين المسؤولية الخطئية القائمة على الخطأ الشخصي المباشر أو غير المباشر[4]، والمسؤولية الموضوعية اللاخطئية القائمة على فكرة تحمل المخاطر وصولاً لنظرية الضمان[5].

قادة بحوث الذكاء الاصطناعي من قبل عالم البرمجيات الأمريكي جون مكارثي John McCarthy الذي وصفه بكونه: «علم وهندسة صنع آلات ذكية».

رغم ذلك بقيت الجهود المتعلقة بتطوير هذا الذكاء محدودة، نظراً لعدم توافر الإمكانات الرقمية المهيئة لتطوره. بعد ذلك ومع دخولنا عصر البيانات الضخمة «Big data»، وإنترنت الأشياء «Internet of Things»، أضحت البيئة الرقمية أكثر كفاءة، ليدخل اليوم الذكاء الاصطناعي ببعديه الملموس وغير الملموس، في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وفي مختلف القطاعات المنبثقة عنها، في مجال الصحة والتعليم، والنقل والبناء، والهندسة والطيران، والصحافة والإعلام، وصولاً إلى منظومتي القانون والقضاء. راجع: محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة (Robots)...، مرجع سابق، ص 19–58. زياد عبد الكريم القاضي، مقدمة في الذكاء الصناعي، مرجع سابق، ص 9.
G. Babinet, L'ère numérique, un nouvel âge de l'humanité: cinq mutations qui vont bouleverser notre vie. Le Passeur, 2014, spé, p. 41s. F. Humbert, Big Data: la nouvelle matière première de l'entreprise, à côté du capital et du travail, In Le Nouvel économiste, n° 1600 Cahier n°2, du 16/22-2- 2012, p. 67s. L. Merland, L'identité civile des personnes: Is big data beautiful, Revue Lamy Droit de l'Immatériel, n° 12, 2015. B. Benhamou, L'internet des objets. Défis technologiques, économiques et politiques, Esprit, V. 3-4, avril 2009.

(3) A. Bensamoun, G. Loiseau, L'intégration de l'intelligence artificielle dans l'ordre juridique en droit commun: questions de temps, Dalloz IP/IT. 2017, n°4, Pp. 239-243. J-S. Desroches et Sh. Jiang, Intelligence artificielle: la délicate interaction entre les défis juridiques et technologiques, Journal Le Droit de savoir, avril 2017, n° 514, p. 878 ets. A. Mendoza-Caminade, Le droit confronté à l'intelligence artificielle des robots: vers l'émergence de nouveaux concepts juridique? Recueil Dalloz n° 8, 2016. p. 445. G. Loiseau., A. Bensamoun, La gestion des risques de l'intelligence artificielle, De l'éthique à la responsabilité, JCPG. 2017, n° 46, Pp. 2063-2072.

(4) Ph. Conte, Responsabilité du fait personnel, Rép. civ., Dalloz, mai 2002. Ph. Le Tourneau, Des métamorphoses contemporaines et subreptices de la faute subjective, in Les métamorphoses de la responsabilité, Journées Savatier, mai 1997, PUF, p. 19. F. Chabas, Observations sur le fait personnel et le fait des choses. L'avant-projet de réforme du droit de la responsabilité, Actes du Colloque. Unive. Panthéon-Sorbonne, le 12 mai 2006. *RDC*, n° 1, 2007, p. 73.

(5) B. Starck, Domaine et fondement de la responsabilité sans faute, RTD Civ, 1958., p. 475. C. Mouly, Responsabilité objective ou responsabilité pour faute? 1er juillet

نقاشٌ، قد يرى البعض فيه مبالغةً وتكلفاً يجاوز حدود القانون، لاسيما في ضوء منظوره وفهمه للذكاء الاصطناعي كما تصوراته المستقبلية له، ومدى تقبله له من عدمه[6]، ما سيجعل البحث عرضةً للعديد من الانتقادات وردود الأفعال المؤيدة والمعارضة، الأمر المتوقع والحيوي! لاسيما وأن النقاشات حول الموضوع لم تُحسم بعد، بل لاتزال في بدايتها[7]، ما بين توجه فقهي يقضي بكفاية قواعد المسؤولية المدنية لتأطير الذكاء

1992, n° 79. H. Mazeaud, La «faute objective» et la responsabilité sans faute, D. 1985, chron., p.13. P-B. Lebrun, La responsabilité, Empan, vol. 99, n° 3, 2015, Pp. 105-109. Ph. Pierre, La place de la responsabilité objective, Notion de rôle de la faute en droit français, Revue Lamy Droit civil, 2010, Pp. 16-25. Ph. Rémy, Critique du système français de responsabilité civile, *Droit et Cultures*, 1996, p. 31. P. Vernon, Trois principes de la responsabilité sans faute, Revue internationale de droit comparé, Vol. 39, n° 4, 1987., Pp. 825-838.

أنور العمروسي، الموسوعة الوافية في شرح القانون المدني بمذاهب الفقه وأحكام القضاء الحديثة، ط5، دار العدالة، القاهرة، 2015، ص 596 –597. فخري رشيد مهنا، أساس المسؤولية التقصيرية ومسؤولية عديم التمييز في الشريعة الإسلامية والقوانين الأنكلوسكسونية والعربية، مطبعة الشعب، بغداد، 1974، ص 125. سليمان مرقص، مسؤولية الراعي المفترضة عن فعل المرعي في تقنيات البلاد العربية مع المقارنة بالقانون الفرنسي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1968، ص 222. يونس صالح الدين المختار، مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه في القانون الإنكليزي: دراسة تحليلية مقارنة بالقانونين العراقي والإماراتي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد، 14، العدد 2، 2017، ص 107–139.

(6) في دراسة حديثة تناولت موضوع التقبل المجتمعي لفكرة الإنسآلة «Robots» في المجتمعات الغربية، بينت النتائج الإحصائية حجم الهوة في تقبل المجتمعات الأوروبية لفكرة الذكاء الاصطناعي مقارنةً بمثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت نسبة التحفظ في فرنسا إلى 65% مقابل 36% في بريطانيا و22% في الولايات المتحدة الأمريكية. محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة (Robots)..، مرجع سابق، ص 19–58.

A. Moreaux, Le droit à l'épreuve de l'intelligence artificielle, Affiches Parisiennes, 14 mars 2017. D. Iweins, Les robots sont-ils nos ennemis? Gazette du Palais, Paris, 2016, n° 24, p, 9.

(7) Enjeux et légitimité du développement de la responsabilité numérique, Dossier Dalloz, Dalloz IP/IT, 2020, n° 3, Pp. 150-171. Ch. Byk, Présentation des enjeux de la responsabilité numérique, Dalloz IP/IT, 2020, n° 3, Pp. 151-152. F. G'Sell, Ver l'émergence d'uns «responsabilité numérique», Dalloz IP/IT, 2020, n° 3, Pp. 153-158. B. Bévière-Boyer, responsabilité numérique: le défi d'une responsabilité spécifique humanisée, Dalloz IP/IT, 2020, n° 3, Pp. 159-164. D. Gruson, Régulation positive de l'intelligence artificielle en santé: les avancées de la garantie humaine algorithmique, Dalloz IP/IT, 2020, n° 3, Pp. 165-169. B. Bessermann, Les enjeux du développement de la responsabilité numérique pour les assureuses, Dalloz IP/IT, 2020, n° 3, Pp. 170-171.

الاصطناعي[8]، وما بين آخر يؤكد عدم كفاية هذه القواعد، وبأن ثمة حاجة لوضع نظام قانوني خاص يعالج قضايا المسؤولية المترتبة عن الذكاء الاصطناعي[9]، ما سيكسب البحث بعدًا جدليًا واضحًا، وسيشكلُ تحديًا في فهم المتلقي له، كونه يسعى إلى معالجة حالة فريدية لم تكن موضوع تنبؤ تشريعي.

وإذ نؤكد بأن البحث لا يُقدِمُ ذاته باعتباره يُمثل الرأي الأصح أو الأدق؛ فالموضوع، كما أسلفنا، لايزال في بدايته، كما أن البحوث القانونية والأكاديمية المعمقة المتعلقة به لاتزال محدودة؛ فإننا نشدد على أنه يُطرحُ باعتباره، محاولة فقهية للتفكير خارج الصندوق، هدفها تسليط الضوء على هذا الجدل الفقهي المحتدم غرباً والمُغيَّب شرقاً[10]، أملاً في

(8) P. Brun, La responsabilité du fait des objets connectés, Lamy Droit de la responsabilité, 2018, n° 350. p. 60. J. Millar, B. Barron, K. Hori, et autres, Responsabilité en matière d'IA: Promouvoir une plus grande confiance de la société, Document de discussion, Conférence multipartite du G7 sur l'intelligence artificielle 6 décembre 2018, Montréal. H. P. Vissert Hooft, Développement technologique et responsabilité envers les générations futures, Droit et science, APD, T. 36, 1991, p. 32. N. Vermeys, La responsabilité civile du fait des agents autonomes, Les Cahiers de propriété intellectuelle., n° 3, Vo. 30, n° spé, Droit + intelligence artificielle, 2018, Pp. 851-880. A. Bensoussan, Droit des robots: science-fiction ou anticipation? D. 2015., p. 1640.

(9) C. Bossée-Pilon et I. Francoz, La responsabilité civile en matière d'intelligence artificielle, Affiches parisiennes, 1er mars 2019. L. Szuskin, Intelligence artificielle et responsabilité, Communication Commerce électronique, n° 6. 2018 p.7 et s. A. Touati, Il n'existe pas à l'heure actuelle de régime adapté pour gérer les dommages causés par les robots, Revue Lamy Droit civil, n° 145, 1er février 2017. L. Godefroy, Les algorithmes: Quel statut juridique pour quelles responsabilités?, Comm. corn. électr. 2017, étude 18. N. El Kaakour, L'intelligence artificielle et la responsabilité civile délictuelle, Mémoire, Université Libanaise, 2017. Th. Leemans, La Responsabilité Extracontractuelle de l'Intelligence Artificielle - Aperçu d'un système bientôt obsolète, Mémoire. Uni. Cath. De Louvain, Belgique, 2017. G. Courtois, Robots intelligents et responsabilité: quels régimes, quelles perspectives?, Dalloz IP/IT, 2016, n° 6, Pp. 287–290. G. Courtois, Les Robots - Robots et responsabilité, Éd. Mare & Martin, Collection des Presses Universitaires de Sceaux, février 2016. A. Bonnet, La responsabilité du fait de l'intelligence artificielle, Mémoire. Université Panthéon-Assas, 2015.

(10) نقصد بذلك عالمنا العربي، حيث لاتزال الدراسات القانونية حول هذا الموضوع تتسم بالندرة والعشوائية، ومن الصعب تصور وجود الكثير من الدراسات القانونية العربية حول هذا الموضوع الجديد على الساحة العربية، بالرغم من أهميته، ما استلزم البحث في حقيقة الإجابة عن هذه التساؤلات عبر الاعتماد على قاعدة مرجعية فقهية في غالبيتها من القانون المدني الفرنسي، إضافة للعديد من البحوث والدراسات القانونية الإلكترونية ذات المصداقية العلمية، التابعة للموقع الرسمي للمشرع الفرنسي والبرلمان الأوروبي.

الوصول لاقتراح تصور قانوني استشرافي لقواعد المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي، يحدد مدى كفاية قواعد المسؤولية المدنية بشقيها الشخصي والموضوعي في تأطير هذا الذكاء، رغبةً في إرساء لبنةٍ فقهية في هذا الموضوع الشديد التعقيد، بما يفتح المجال أمام باحثين عرب آخرين للتعمق فيه عربياً وإقليمياً، تحضراً لهذا القادم الجديد، الذي لا محالة، سيقتحم منظومتنا القانونية في قادم الأيام.

في ضوء ذلك، سيحاول البحث، وفق تحليل قانوني نقدي معمق لنصوص التشريع المدني الفرنسي المتعلقة بالمسؤولية المدنية[11]، إضافةً لنصوص مشروع القانون المعدل لأحكام المسؤولية المدنية لعام 2017[12]، رسم إجابة استشرافية لإمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي، سواء في ضوء قواعد المسؤولية المدنية القائمة على الاعتبار الشخصي لهذا الذكاء، أو في تطبيق قواعد المسؤولية المدنية الشيئية عليه.

(11) La responsabilité extracontractuelle en général. Arts. (1240 à 1244). La responsabilité du fait des produits défectueux. Arts. (1245 à 1245-17). Nouveau C.C. Des délits et des quasi-délits. Arts. (1382 à 1386). De la responsabilité du fait des produits défectueux. Arts. (1386-1 à 1386-18). Ancien C.C.

(12) جمع المشروع المقترح مختلف المواد القانونية الخاصة بالمسؤولية المدنية في 83 مادة، شكلت الإطار القانوني لمشروع القانون الجديد للمسؤولية المدنية، ببعديها التعاقدي وغير التعاقدي، في قسم واحد من القانون، مقدماً بذلك رؤيةً أكثر وضوحاً واكتمالاً لهذه النظرية، وفق فصول قانونية ستة تتناول مختلف أحكام هذه المسؤولية، حيث تناول الفصل الأول منه الأحكام التوضيحية لنظام المسؤولية المدنية، وفي الفصل الثاني منه تناول شروط المسؤولية، أما فصله الثالث فتناول البحث في الأسباب المعفية والمستبعدة للمسؤولية، وفي الفصل الرابع تناول آثار المسؤولية، وفي الخامس تناول الشروط المتعلقة بالمسؤولية. أخيراً في الفصل السادس، عَرضَ أهم الأنظمة الخاصة بالمسؤولية. راجع: محمد عرفان الخطيب، إضاءة على مشروع قانون إصلاح نظرية المسؤولية المدنية في التشريع المدني الفرنسي الحديث.. «المبررات والنتائج»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2019، المجلد 10، العدد 1، ص 12–36.

Pour plus d'informations voir: A-S. Choné-Grimaldi, Le projet de réforme de la responsabilité civile: observations article par article, Gazette du Palais, Paris, 2017, n° 23, p. 16. J-S. Borghetti, Un pas de plus vers la réforme de la responsabilité civile: présentation du projet de réforme rendu public le 13 mars 2017, D., 2017, p. 770. M. Mekki, Le projet de réforme du droit de la responsabilité civile du 13 mars 2017: Des retouches sans refonte, GDP, 2017, n° 17, p. 12.

علماً بأنه ولأغراض البحث سيتم التدليل على هذا المشروع باختصار: [PLRRC Urvoas 2017]، كما سيتم التدليل على القانون المدني السابق باختصار: [Ancien C.C] والقانون المدني الحالي باختصار: [Nouveau C.C]، حسب المقتضى النصي.

المطلب الأول

الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية القائمة على الاعتبار الشخصي

تستند فكرة المسؤولية المدنية القائمة على الاعتبار الشخصي، لمسؤولية الشخص عن أفعاله فيما يمكن وصفه بالمسؤولية المباشرة عن الفعل الشخصي التي تقوم على أساس الخطأ الشخصي المباشر[13] أو غير المباشر[14]. وبغض النظر عن تفاصيل الأحكام القانونية الناظمة لهذين الشكلين[15]، فإن ما يهمنا أنهما يقومان على تحقق فكرة الشخصية في المُساءَل، ما يجعل البحث في قضية إمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي عن أفعاله ضمن هذه الفرضية، تستند بالضرورة لتحليل أكثر عمقاً يتناول إمكانية منح هذا الذكاء صفة الشخصية القانونية المُمَكِنة من مساءلته قانوناً.

أولاً- إمكانية الاعتبار الشخصي للذكاء الاصطناعي

لا يعترف القانون إلا بوجود الشخص الطبيعي[16] والشخص الاعتباري[17]، مانحًا كلًا

(13) يسأل فيها الشخص عن أفعاله وتصرفاته فيما لو ألحقت تصرفاته ضرراً بالغير، وفق القاعدة القانونية.
«Tout fait quelconque de l'homme, qui cause à autrui un dommage, oblige celui par la faute duquel il est arrivé à le réparer». Art. (1240). Nouveau C.C. «Chacun est responsable du dommage qu'il a causé non seulement par son fait, mais encore par sa négligence ou par son imprudence». Art. (1241). Nouveau C.C.

(14) يسأل فيها الشخص عن أفعال الأشخاص الذين يسأل عنهم في حال لو ترتب على تصرفاتهم إضرار بالغير، أو الأشياء المكلف بحراستها.
«On est responsable non seulement du dommage que l'on cause par son propre fait, mais encore de celui qui est causé par le fait des personnes dont on doit répondre, ou des choses que l'on a sous sa garde». Art. (1242 al. 1). Nouveau C.C.

(15) Responsabilité civile, Panorama, novembre 2017. 2018, D. 2019., p. 38. P-B. Lebrun, La responsabilité, Empan, vol. 99, n° 3, 2015, Pp. 105-109. F. François, Fait générateur de la responsabilité du fait d'autrui: confirmation ou évolution? D. 2007., p. 2408. A-M. Galliou-Scanvion, L'article 1384 alinéa 1er et la responsabilité du fait d'autrui: un fardeau non transférable sur les épaules du tuteur, D. 1998., p. 240. J. Julien, Responsabilité du fait d'autrui, Rép. civ., Dalloz, 2005.

(16) Code civil art.: 78; 88 à 92; 112 à 132; 318; 725; 906. Pour plus d'information voir, M. Douchy-Oudot, Droit civil, introduction, personnes, famille, coll. Hypercours, 6ème éd., Dalloz, 2011, p. 13s. B. Teyssie, Droit civil, les personnes, coll. Manuels, 12ème éd., LexisNexis, 2010, p. 8s.

(17) Articles: 1240s. 1845s. Code civil, éd. 2017. Pour plus d'information voir, M. Douchy-Oudot, Droit civil, introduction, personnes, famille, op., cit., p. 13s. B. Teyssie, Droit civil, les personnes, op, cit., p. 8s.

منهما مركزًا قانونيًا يتماشى مع طبيعته وخصوصيته[18]. هذا التوصيف القانوني لفكرة الشخصية القانونية هل يستوعب، أو هل من الممكن أنْ يتسع ليمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي[19]. تساؤلٌ يقتضي للإجابة عنه، الوقوف على الموقف الفلسفي من فكرة الشخصية عموماً والشخصية القانونية خصوصاً، قبل البحث في نظيره القانوني المُمَكِنْ من منح هذه الشخصية من عدمه.

1. ضمن المفهوم الفلسفي

مع غياب أي تصور فلسفي لارتباط الشخصية بمعزلٍ عن الأنسنة، كان الربط يقوم على اقتصار الشخصية على الإنسان، فلا شخصيةً إلا للإنسان، ولا شخصية قانونية إلا للإنسان[20]، علماً بأن هذه الشخصية رغم ارتباطها بالإنسان لم تكن تمنح لكل إنسان، بل فقط لمن يعترف له القانون بصفة الإنسان[21]. فهذا الأخير في مرحلة العبودية، وبالرغم من تحقق صفة الأنسنة فيه، لم تكن له شخصية طبيعية أو قانونية، وإنَّما كان يُعَدُّ بحكم الأشياء[22]. من هنا بدأ الفصل بين الشخصية الطبيعية ونظيرتها

(18) بحيث إنَّ الأول يتناول مفهوم الشخص المادي الملموس، المتمثل بالإنسان في وجوده المادي الحقيقي أو المتوقع أو المفترض، بينما يتناول الثاني الشخص المعنوي غير المحسوس، الذي يفترض القانون وجوده حقيقةً لأغراض معينة، المتمثل بالكيانات القانونية التي منحها القانون لهذه الشخصية. راجع: محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة (Robots)...، مرجع سابق، ص 19–58.
A. Batteur, De la protection du corps à la protection de l'être humain, Petites affiches, 14 décembre 1994, p. 29. L. Becker, Les limites du concept d'être humain, Cahier Science-Technologie-Société, n° 11, Éthique et biologie, 1986, p. 139. V-L, Agathe, La distinction personne morale de droit privé-personne morale de droit public, In La personnalité morale, Journées nationales de l'association Henri Capitant, tome XII, Dalloz, 2010, p. 3.

(19) A. Bensoussan, Plaidoyer pour un droit des robots: de la «personne morale» à la «personne robot», La Lettre des juristes d'affaires, 23 oct. 2013, n° 1134. A. A. Bensoussan, Le droit de la robotique: aux confins du droit des biens et du droit des personnes, Revue des juristes de Sciences Po, n° 10, hiver 2015, Pp. 7-77.

(20) Monier J-C, Personne humaine et responsabilité civile - Droit et culture, 1996, n°1, p. 51. J. Carbonnier, Droit civil - Introduction - Les personnes - La famille - l'enfant - le couple, PUF, Paris, 2004.

(21) M-P. Peis-Hitier, Recherche d'une qualification juridique de l'espèce humaine, D. 2005, Chron., p. 865.

(22) Pour plus d'information voir: M. Gobert, Réflexions sur les sources du droit et les principes d'indisponibilité du corps humain et de l'état des personnes, RTD. civ. 1992, p. 489.s. J.-C. Galloux, Le corps humain dans le Code civil, In 1804-2004, Le Code civil, Un passé, un présent, un avenir, Dalloz, Paris, 2004, p. 381.

القانونية، ليذهب البعض، وهم على حق، إلى القول إنه إن كانت الشخصية الطبيعية قد منحت للإنسان باعتباره إنساناً، فإن الشخصية القانونية، إنما منحت له باعتباره أهلاً للحقوق والالتزامات[23]. وحالما يصبح حرًا يكتسب الشخصية الطبيعية، وحالما يكون أهلًا لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، يكتسب الشخصية القانونية. وعلى ذلك، المعول في تحديد اكتساب الشخصية القانونية من عدمها، لا الأنسنة بحد ذاتها، وإنَّما القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، فكانت ولادة فكرة الشخصية القانونية للشخص الاعتباري[24]. وحديثًا أقرت العديد من الأنظمة القانونية الغربية بعضاً من صفات الشخصية القانونية للحيوان[25]، لتتعدى صفة الشخصية، بعد تعديها الوجود المادي للوجود الاعتباري، الكيان المادي للإنسان إلى الكيان المادي لغير الإنسان كما الحيوان[26]، كل ذلك مع مراعاة خصوصية وطبيعة محددات وطبيعة كل منها[27].

ضمن هذا التحليل، تطرح اليوم مسألة منح الذكاء الاصطناعي في بعده المادي المتمثل بالروبوت أو الإنسآلة «Robots» على سبيل المثال، الشخصية القانونية لا الإنسانية، التي

(23) Jeuland E., Essai sur la substitution de personnes dans un rapport d'obligation, LGDJ, Paris, 1999.

(24) تنازع إقرار هذه الشخصية نظريات عديدة، من أهمها: نظرية الافتراض القانوني التي لا تقر بالشخصية القانونية إلا للإنسان، إلى نظرية الوجود الواقعي التي تقر بحقيقة الوجود الفعلي للشخص الاعتباري، إلى نظرية الملكية المشتركة، وأخيراً نظرية الحقيقة القانونية، التي استقر عليها الفقه والقانون. راجع: أنور العمروسي، الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري في القانون المدني، دار محمود للنشر، القاهرة، 2012. محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة (Robots)..، مرجع سابق، ص 19–58.

Pour plus d'information voir: M. Renaud, L'instrumentalisation de la personne morale, In La personnalité morale, Journées nationales de l'Association Henri Capitant, Tome XII, Dalloz, 2010, p. 31. M. Philippe, Nature juridique de la personnalité morale, Defrénois 1990, art. 34848, p. 5. V. Wester-Ouisse, La jurisprudence et les personnes morales-Du propre de l'homme aux droits de l'homme, JCP, 2009, I, p. 121.

(25) Les animaux sont des êtres vivants doués de sensibilité. Sous réserve des lois qui les protègent, les animaux sont soumis au régime des biens. Code civil : art.: 514 et s. J-P, Marguénaud, La personnalité juridique des animaux, Recueil Dalloz, Paris, 1998, chron., p. 205.

(26) A.-M. Sohm-Bourgeois, La personnification de l'animal: une tentation à repousser, D., 1990, 7, chron., Pp. 33-37.

(27) M. Nicolas, Les droits et libertés fondamentaux des personnes morales de droit privé, RTD. Civ., 2008, p. 206. J-P, Marguénaud, La personnalité juridique des animaux, op., cit., p. 205.

يرى أنصار هذه التوجه ألا مشكلة في طرحها بالنسبة إليه[28]، فوجوده المادي الملموس، يختلف عن نظيره الإنساني، ما يجعل من غير الممكن تصنيفه تحته، كونه كائناً شيئياً مادياً ملموساً ليس من دم ولحم.

كما أن هذا الوجود المادي يخرجه كذلك من دائرة الشخص الاعتباري أو الافتراضي، كوننا نراه ونشعر به من حولنا، ما يجعل إمكانية منحه فلسفياً الشخصية القانونية من خلال حامله المادي المتمثل بالإنسآلة «Robots» واردةً وممكنةً، غير أنه إن كان لا يوجد ما يمنع فلسفياً من منح الذكاء الاصطناعي بحامله المادي الشخصية القانونية، فهل القانون يسمح بذلك؟

2. ضمن المفهوم القانوني

تذهب نصوص القانون المدني الحالي والسابق[29]، في معرض تحديدها للمسؤولية عن الفعل الشخصي المباشر للتأكيد بأن: «كل فعل [للإنسان] سبَّب ضرراً للغير يُلزم من ترتب عليه نتيجة خطئه هذا الضرر بإصلاحه»[30]، وبأنه: «[كل أحد] يبقى مسؤولاً عن الضرر الواقع، جرَّاء أفعاله، وجرَّاء إهماله وعدم تبصره»[31]، في حين تقضي نصوص مشروع القانون المقترح لتعديل أحكام المسؤولية المدنية، بأننا مسؤولون عن الضرر الحاصل نتيجة خطئنا[32]، مبينةً أن كل انتهاك لتحديد قانوني أو التقصير في الواجب العام بالحيطة واليقظة يشكل خطأً وفق مفهوم مشروع هذا القانون[33].

ذات الأمر يمكن لحظه فيما يتعلق بالمسؤولية عن الفعل الشخصي غير المباشر في ضوء المسؤولية عن عمل الغير، ففي حين تؤكد نصوص القانون المدني النافذ والسابق أننا لا نكون مسؤولين عن الضرر الذي يحدث جرَّاء أفعالنا، وإنما كذلك جرَّاء أفعال أشخاص آخرين «Personnes» نحن مسؤولون عنهم[34]، تؤكد نصوص مشروع القانون المعدل لأحكام المسؤولية المدنية بأننا مسؤولون عن الأضرار التي يسببها الغير «Autrui»[35].

(28) P-J. Delage, Les androïdes rêveront-ils de personnalité juridique ? In Science-fiction et science juridique, IRJS éd., 2013, p. 165. P-Y. Oudeyer, Robotique: les grands défis à venir, futuribles n° 399, mars-avril 2014, Pp. 5-23.

(29) النص مطابق لنص المادتين (1382 و1383)، الملغاتين من القانون المدني لما قبل تعديل عام 2016.

(30) Art. (1240), Nouveau C.C.

(31) Art. (1241), Nouveau C.C.

(32) Art. (1241), PLRRC Urvoas 2017.

(33) Art. (1242), PLRRC Urvoas 2017.

(34) Art. (1242 al. 1), Nouveau C.C.

النص مطابق لنص الفقرة الأولى من المادة (1384) الملغاة من القانون المدني لما قبل تعديل عام 2016.

(35) Art. (1245), PLRRC Urvoas 2017.

عليه، إن كان مختلف النصوص القانونية السابقة، تصب في القاعدة الفقهية المعروفة: «كل خطأ سبَّب ضرراً للغير يلتزم من ارتكبه بالتعويض»[36]، إلا أن ثمةَ تبايناً واضحاً بينها في توضيح المسؤول عن الفعل الموجب للمسؤولية، ذلك أن غياب النص على ذكر مصطلح «الشخص» «Homme» من قواعد المسؤولية عن الفعل الشخصي المباشر أو «Personnes» من قواعد المسؤولية عن الفعل الشخصي غير المباشر، في نص مشروع القانون المعدل لأحكام المسؤولية المدنية، قد يحمل تفسيراً موسعاً لمفهوم المسؤول عن الضرر.

فبعيداً عن التعمق والبحث ما إن كان إسقاط هذين المصطلحين من نصوص مشروع القانون مقصوداً أو غير مقصود؟! والدخول في دلالات غياب هاتين العبارتين، وسبب حذفهما من نصوص القانون ... إن كان ذلك قد تم في إطار معالجة عيب تشريعي في نصوص القانون المدني الحالي، كونها زيادة مصطلحية مادية لا لزوم لها، وأن عبارة «On est» تغني عنها باعتبار أن دلالاتها اللغوية تشير إلى الشخص «Homme»، وأن تعديل الصياغة التشريعية للمادة اقتضى إلغاء عبارة «Homme»، بل يمكن القول إن هذا الغياب لمصطلح الشخص الطبيعي «Homme» يُفهم من السياق الذي طُرحت فيه نصوص هذه المواد، لاسيما وأن مشروع القانون قد اقترح إفراد مادة خاصة ومستقلة تتحدث عن مسؤولية الشخص الاعتباري[37]، ما يفهم منه بمفهوم المخالفة أن نصوص المادتين الأوليين إنما تناقشان بالضرورة مسؤولية الشخص الطبيعي بالضرورة.

كل ذلك مُمكن ونتفق معه، ولا نصادره، دون أن ينفي إمكانية التحليل المختلف، ذلك أن هذا الغياب لمصطلحي: الأشخاص «Personnes» والرجل «Homme» يفتح المجال للتفكير خارج الصندوق، والقول بأن الخطأ قد ينسب لجهة أخرى خارج مفهوم الشخص الطبيعي، وضمن مفهوم الشخص القانوني، فالنص التشريعي المقترح: «نحن مسؤولون عن الخطأ» «On est responsable» يتيح التفكير لتحديد المقصود بـ: «نحن» «On est»، وهل هذا المصطلح يقتصر على الشخص الطبيعي، أم يتعداه لغيره؟!

(36) سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني، المجلد الأول، ط5، دون ناشر، القاهرة، 1992، ص 136–137.

P. Jourdain, Les principes de la responsabilité civile, 6ème éd., Dalloz, Paris, 2003. Y. Chartier, La réparation du préjudice, Dalloz, Paris, 1996. A. Rabut., De la notion de faute en droit privé, LGDJ, Paris, 1946. P. Esmein, La faute et sa place dans la responsabilité civile, RTDC, Paris, 1949., p. 481. F. Ewald, La faute civile - droit et philosophie – Droits, 1987, p. 45.

(37) [La faute de la personne morale résulte de celle de ses organes ou d'un défaut d'organisation ou de fonctionnement] Art. (1242-1), PLRRC Urvoas 2017.

طرحٌ قد يرى فيه البعض تحميلاً للنص ما لا يحمله. رغم ذلك، فإن إمكانية القول بإمكانية البحث والتفسير فيه تبقى قائمة، لاسيما في ضوء الحديث الغربي والأوروبي المتزايد عن منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي في شكله المادي المتمثل بالروبوتات وإمكانية مساءلته عن أفعاله، تحديداً في ضوء القواعد الأوروبية للقانون المدني للإنسآلة «Robots»[38].

وهنا لا يمكن إغفال الدور التنويري الذي يمكن أن يقوم به الفقه في هذا المجال بتوضيح حدود وأبعاد هذا النص، إضافةً للدور الإبداعي لمحكمة النقض الفرنسية في تفسير هذه النصوص التي ستجد نفسها في وقت ما مُلزمة بالإجابة عن هذا السؤال[39]، وصولاً إلى إمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي[40]. كل ذلك وإن كان ممكناً ... إلا أن ثمة سؤالاً يطرح ... ما جدوى الاعتبار الشخصي للذكاء الاصطناعي في نهوض المسؤولية المدنية من عدمه؟

ثانياً- جدوى الاعتبار الشخصي للذكاء الاصطناعي

إن كانت النصوص القانونية السابقة في بعدها غير المقروء نصاً والمقروء استشرافاً[41]، قد تساعد في منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، فهل هذه الأخيرة هي شرط كافٍ للمسؤولية، وإن لم تكن كذلك، فما الغاية من هذا الربط؟.

(38) Régles de droit civil sur la robotique: Résolution du Parlement européen du 16 février 2017 contenant des recommandations à la Commission concernant des règles de droit civil sur la robotique (2015/2103(INL) JO C 252 du 18.7.2018, p. 239. Résolution du Parlement européen du 12 février 2019 sur une politique industrielle européenne globale sur l'intelligence artificielle et la robotique (2018/2088(INI)). N. Maximin, Vers des règles européennes de droit civil applicables aux robots, Dalloz actualité, 1 mars 2017. Th. De Ravel d'Esclapon, Intelligence artificielle: nouvelle résolution du Parlement européen. Dalloz actualité, 20 février 2019.

(39) H. Capitant, F. Terré, Y. Lequette et F. Chénedé, Les grands arrêts de la jurisprudence civile, T. I. Introduction, personnes, famille, biens, régimes matrimoniaux, successions, T. II. Obligations, contrats spéciaux, sûretés. Éd Dalloz, 13ème éd, 2015. EP. Deumier, Les communiqués de la Cour de cassation: d'une source d'information à une source d'interprétation, RTD civ. 2006, p. 510.

(40) كما أن هذا الموضوع قد يكون وسيلة لطلب رأي استشاري من محكمة النقض وفق القواعد التي تتيح طلب رأيها الاستشاري في بعض المسائل الحديثة والمستجدة.
Loi n° 91-491 du 15 mai 1991. JORF n° 115 du 18 mai 1991, p. 6790. Arts. L 441-1s. R 441-1s. Code de l'organisation judiciaire. Arts. 1031-1s du code de procédure civile. J-F. Weber, Droit et pratique de la cassation en matière civile, LexisNexis, 2012, n° 367s, p. 151s.

(41) Arts. (1241|1242). PLRRC Urvoas 2017.

1. الشخصية القانونية والمسؤولية ... صحة الربط

إن كانت المسؤولية القانونية تقتضي الشخصية القانونية، فهل الشخصية القانونية تقتضي المسؤولية القانونية؟ نعتقد أنه وإن كان الأصل أنْ يقترنا معًا[42]، إلا أنه من الخطأ ربط المسؤولية القانونية بالشخصية القانونية، كون الأخيرة منفصلة عن المسؤولية القانونية، بذات الوقت الذي يبقى العكس غير صحيح[43]. فليس كل من يتمتع بالشخصية يعتبر مسؤولاً من الناحية القانونية عن الأعمال التي يقوم بها، فالشخص غير العاقل يتمتع بالشخصية القانونية رغم أنه يفتقِد للمسؤولية المدنية، بينما الشخص العاقل يتمتع بالشخصية والمسؤولية كونه – وبالإسقاط على الذكاء الاصطناعي – يمثل الحامل المادي الرئيسي «الشخص الطبيعي» للحامل القانوني «الشخصية القانونية»، ليغدو شخصية قانونية عاقلة أهلاً للمساءلة القانونية، لكن ما أن يفقد الحامل المادي «الإنسان الطبيعي» البعد العقلاني «الإدراك الواعي» الحامل الفعلي للمسؤولية القانونية، رغم بقاء امتلاكه للحامل القانوني «الشخصية القانونية»، حتى يخرج من إطار المساءلة القانونية، دون أن يعني ذلك إلغاء حق المتضرر بالتعويض الذي ينتقل للمسؤول عن الشخص مرتكب الفعل الموجب للمسؤولية.

فمن غير الخافي أن نفي المسؤولية عن الحامل المادي «الإنسان الطبيعي» الممتلك لأهلية الوجوب، لافتقاده الحامل القانوني الموجب للمسؤولية «البعد العقلاني» «الإدراك الواعي» المتمثل بأهلية الأداء، لا ينفي المسؤولية بالمطلق، كما لا يلغي الحق بالتعويض،

(42) الكائن الذي يتمتع بأهلية الوجوب، يتمتع بالشخصية القانونية دون أنْ يكون مسؤولًا عن تصرفاته، في حين أنَّ الشخص الذي يتمتع بأهلية الأداء يتمتع بالشخصية القانونية وهو مسؤول عن تصرفاته، وبالتالي من يمتلك أهلية الأداء «فكرة المسؤولية» يتمتع بأهلية الوجوب «فكرة الشخصية القانونية»، بينما العكس ليس صحيحًا، فمن يمتلك أهلية الوجوب «فكرة الشخصية القانونية» لا يمتلك أهلية الأداء «فكرة المسؤولية». وبذلك يمكن القول بأنَّ الإنسآلة «Robots» يتمتع بالشخصية القانونية «أهلية الوجوب» ولا يتحمل المسؤولية القانونية «أهلية الأداء»، دون أنْ يعني ذلك انتفاء فكرة المسؤولية القانونية وإصلاح الضرر. راجع: محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة (Robots) ...، مرجع سابق، ص 19–58.

C. François, Présentation des articles 1145 à 1152 du nouveau paragraphe 1 "La capacité", La réforme du droit des contrats présentée par l'IEJ de Paris 1, [En ligne]. J-C, Montanier Les actes de la vie courante en matière d'incapacités, JCP éd. G, 1982. II., p. 3076. X. Labbée, Esquisse d'une définition civiliste de l'espèce humaine, D., 1999, chron., p. 437.

(43) A. S. Choné-Grimaldi, P. Glaser, Responsabilité civile du fait du robot doué d'intelligence artificielle: faut-il créer une personnalité robotique? Comm. com. élect. 2018, n° 1, focus 1, p. 2. Être, vouloir, pouvoir: la responsabilité des agents autonomes, Une introduction, Galatea Network, 2018.

وإنما ينقل عبء هذه المسؤولية إلى الشخص المسؤول عن الشخص غير المميز، ومطالبته بالتعويض، باعتباره المسؤول عن تصرفات هذا الأخير[44].

كما أن الفقه والقضاء متفقان[45] على أنه في حال عدم وجود مسؤول عن الشخص غير المميز، الممتلك للحامل المادي للمسؤولية والمفتقد لحاملها القانوني، بإمكانية مساءلة عديم التمييز في ضوء قواعد المسؤولية المدنية الاستثنائية، باعتبارها مسؤولية احتياطية مخففة، ذات طبيعة جوازية يفرضها القاضي.

بالتالي إذا ما أردنا إسقاطها على إمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي عن أفعاله «هو»، فإنها ستصطدم بعدم وجود شخصية قانونية له ضمن ذلك، يمكن أن يكون إكساب الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية مبرراً، في ضوء غاية أكثر بعداً هي إيجاد أو الادعاء بوجود ذمة مالية مستقلة له يكون من خلالها أهلاً للمساءلة وجبر الضرر[46]، ذلك أن إلزام عديم التمييز بالتعويض عن الضرر، لا يتحقق إلا في حال وجود ذمة مالية مستقلة له، مع عدم وجود مسؤول عنه كما أسلفنا، وهو الأمر الذي سعى البرلمان الأوروبي إلى تبينه عبر إحداث صندوق تأميني لمعالجة الأضرار التي يمكن أنْ تقع نتيجة النشاط القانوني للإنسآلة، على أنْ يمول هذا الصندوق من قبل فئات عدة، لاسيما مصنعي الإنسآلة، للتعويض عن الأضرار التي قد يحدثها هذا الأخير، ما يمكن معه القول بوجود مسؤولية قانونية يمكن أنْ تقع نتيجة عمله[47] ضمن ذلك، وفي ضوء عدم الاعتراف

(44) Ph. Le Tourneau, La responsabilité civile des personnes atteintes d'un trouble mental, JCP 1971.II.2401. G. Viney, Vers un élargissement de la catégorie des «personnes dont on doit répondre»: la porte entrouverte sur une nouvelle interprétation de l'article 1384, alinéa 1er, du code civil, D. 1991.157.

(45) Cass. Ass. plén. 9 mai 1984, Arrêt Gabillet. Dans cette arrêt l'Assemblée plénière de la Cour de cassation a abandonné définitivement l'exigence de discernement dans l'appréciation de la garde de la chose de l'enfant. Gabillet, n° 80-14. 944, Bull. civ. ass. plén., n° 1, D., 1984. 528, note F. Chabas. J-C. Bizot, La responsabilité des père et mère du fait de leur enfant mineur: de la faute au risque, Rapp. C. cass. 2002, Doct. 2003. F. Boulanger, Autorité parentale et responsabilité des père et mère des faits dommageables de l'enfant mineur après la réforme du 4 mars 2002. Réflexions critiques, D. 2005., p. 2245. G. Roche, La condition juridique des malades mentaux, Gaz. Pal., Paris, 1968. 1., p. 12.

(46) يجب ألا ننسى أن إقرار الشخصية القانونية للشخص الاعتباري استندت في جانب منها إلى ذمته المالية المستقلة.

M. Philippe, Nature juridique de la personnalité morale, op., cit. p. 5.

(47) Résolution du Parlement européen du 16 février 2017 contenant des recommandations à la Commission concernant des règles de droit civil sur la robotique (2013/2015(INL)

بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، لا يمكن القول بأن هذا الصندوق يمثل الذمة المالية المستقلة، باعتبار أن مفهوم هذه الذمة يرتبط بالشخصية القانونية.

بالتالي، وإن كانت موجودات هذه الصندوق في حال تفعيله ستسهم بشكل فعلي في التعويض عن الأضرار التي يحدثها الذكاء الاصطناعي، إلا أنها حتماً لا تقع ضمن أحكام المسؤولية بقدر ما ستكون ضمن مفهوم المساءلة، كون تزويد هذا الصندوق –كما تأمين موجوداته المالية– سيكون من قبل القائمين على هذه الصناعات التقنية الرقمية الذكية[48].

وهنا باعتقادنا، جانب الفكر الإبداعي في توجه البرلمان الأوروبي، بإقرار الشخصية القانونية للآلات الذكية التي تعمل بمفهوم التعلم العميق Deep Learning[49]، مشيرًا إلى أنَّ منح الإنسآلة «Robots» هذه الشخصية القانونية، إنما يتم وفق ما يتناسب مع احتياجات وطبيعة الإنسآلة «Robots»، لكن ليس في إطار انفصاله عن الإنسان، بقدر ما في حمايته «هو» منا، كما حمايتنا «نحن» منه[50].

2. الشخصية القانونية والمسؤولية ... محاذير الربط

إن كانت الشخصية تجتمع مع المسؤولية في الإنسان، فإن الأمر بخلاف ذلك في الذكاء

– P8_TA-PROV (2017) 0051), op., cit., paragraphes 24s. Voir aussi: N. Nevejans, Règles européennes de droit civil en robotique, Etude approfondie, pour la commission des affaires juridiques du Parlement européen JURI, Département thématique C, Droits des citoyens et affaires constitutionnelles, Affaires juridiques et parlementaires, Etude, PE 571.379 FR, 2016, p. 16s.

محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة (Robots) ...، مرجع سابق، ص 19–58.

(48) محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة (Robots) ...، المرجع السابق، الصفحات نفسها.
Comité économique et social européen (CESE), Avis d'initiative INT/806 sur l'intelligence artificielle. Les retombées de l'intelligence artificielle pour le marché unique (numérique), la production, la consommation, l'emploi et la société, 31 mai 2017, p. 11. X. Delpech, Vers un droit civil des robots, AJ Contrat 2017, p.148.

(49) Ibid.

(50) لعل ذلك هو ما دفع المشرع الأوروبي إلى أن يجعل فلسفته القانونية في فكرة وبناء هذا القرار الاعتماد الكبير على قواعد السلوك القانوني للإنسآلة «Robots» التي أكد عليها تقرير النائبة البرلمانية م. ديلفو «M. Delvaux» والتي يعود الفضل في بلورتها لكاتب الخيال العلمي: «Isaac Asimov» في روايته الشهيرة: «أنا ربوت» للعام 1950 والتي عرفت لاحقًا بقانون أسيموف، والتي تقضي بأفضلية الجنس البشري على الإنسآلة «Robots». راجع في ذلك: محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة (Robots) ...، مرجع سابق، ص 19–58.
A. Bensoussan, Le droit des robots-Repenser les lois de la robotique d'Isaac Asimov, Planète robots, n° 33, mai/juin 2015, Pp. 14-15. M. Risse, Human Rights and Artificial Intelligence: An Urgently Needed Agenda, Harvard Kennedy School [En ligne].

الاصطناعي، ذلك أنه، إن كان لا يمكن فصل العنصر المعنوي «العقل» في المسؤولية القانونية عن حاملها المادي «الإنسان» في المسؤولية المدنية التقليدية، فإن الأمر ممكن وبسيط في الذكاء الاصطناعي، بتركيب العنصر المعنوي «محرك الذكاء الاصطناعي» «Agent artificial» على حامل مادي له شكل إنسان أو حيوان، الأمر الذي يخشى عليه من انحدار مفهوم الشخصية القانونية، ما دفع العديد من رجال الفقه إلى تأكيد حصر منح الشخصية القانونية على الروبوتات أو الإنسآلة «Robots» التي تعمل بمفهوم التعلم العميق «Deep Learning» ذات الهيكل المادي المحاكي الجسد البشري[51]، مغفلين ما ينطوي عليه ذلك من خطورة أخلاقية على المتعاملين مع هذه الروبوتات، ذلك أنه وإن تشابه هذا الحامل مع الجسد الإنساني إلا أنه يبقى هيكلاً آلياً، شأنه شأن الشكل الحيواني[52].

هذا الخلط بين الآلي والبشري، دفع البعض إلى القول إن ارتباطنا العاطفي بهذا الهيكل، لا الذكاء، هو ما يدفعنا إلى منحه الشخصية القانونية[53]، وذلك ضمن إسقاطاتنا العاطفية

(51) A. Bensoussan, La protection de la dignité humaine s'étend au champ du numérique, Le Huffington Post, 6 juin 2014. R. Gelin, Droit de la robotique: Le robot demeure juridiquement un objet qui n'est pas responsable de ses actes. L'humanité.fr [En ligne], 18 mai 2017, 143. R. Hasselvander, IA, robots: vers un cadre juridique dédié? Les clés de demain [En ligne], 5 décembre 2016.

(52) Retour sur la saga d'aibo, Le robot-chien. Par Screetch, Planète robots, n° 6, nov./déc. 2010, Pp. 42-45. A. Bensamoun, Stratégie européenne sur l'intelligence artificielle: toujours à la mode éthique…. D. 2018, n°19, Pp. 1022-1023. J. Maclure et M-N. Saint-Pierre, Le nouvel âge de l'intelligence artificielle: une synthèse des enjeux éthiques, Les Cahiers de propriété intellectuelle., n° 3, Vo. 30, n° spé, op., cit., Pp. 741-766.

(53) لا جدال أنَّ الآلات ليس لديها إحساس بالشعور بعكس الإنسان والحيوان، غير أن الدراسات أثبتت أنَّ الآلات تحديداً ذات الطبيعة الخدمية والاتصال المباشر مع البشر تنشأ علاقة ود وتعاطف من البشر معها، ما يجعل واجب حمايتها من الاعتداء ليس مراعاة لشعور الإنسآلة «Robots» المفتقد، بقدر ما هو مراعاة لشعور الأفراد الذين يتعامل معهم الإنسآلة «Robots» والصورة المجتمعية المطبوعة في الذاكرة عنه. لذلك يركز حماة البعد الأخلاقي في الروبوتات، على ضرورة التنبه لعدم محاكاة الروبوت للجوانب الإنسانية الفيزيائية لما قد يكون له من أثر نفسي كبير على المتعاملين معه، بحيث إنهم هم من يمنحوه البعد الإنساني في مخيلتهم وتصوراتهم، رغم أنه لا يعدو أن يكون مجرد آلة تجسدت في جسد إنساني، إتلاف ربوت له شكل حيوان أسهل من الناحية النفسية من إتلاف ربوت له جسد إنسان. وعليه يرى رافضو منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، أنه لا حاجة لمنحه هذه الشخصية كون المسألة حتى حينه تتعلق بالجانب النفسي التصوري للقائمين على هذه الصناعات والمتعاملين معها أكثر منه حقيقة فعلية لذلك. راجع: محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة (Robots) ...، مرجع سابق، ص 19–58.
M. Chinen, The Co-Evolution of Autonomous Machines and Legal Responsibility, Virginia Journal of Law & Technology, vol. 20, n° 2, 2016, Pp. 338-393. A. Bensamoun

المحضة، الأمر الذي يقودنا إلى معضلة أكبر، مفادها لمن نمنح الشخصية القانونية هل نمنحها للهيكل المادي الشبيه بالجسد الإنساني أم للذكاء الاصطناعي بحد ذاته؟ علماً بأننا حتى في الشخصية القانونية الطبيعية نحن نمنحها بالضرورة للحامل المادي للشخص الطبيعي «الجسد الحي»، بغض النظر عن مفهوم الذكاء أو الوعي(54)، في إطار ما يعرف بأهلية الوجوب، التي يتمتع بها كل إنسان حي والتي مناطها الحياة الإنسانية، دون أهلية الأداء، التي لا يتمتع بها إلا الإنسان العاقل المدرك لأفعاله وتصرفاته.

قضيةٌ لم تطرح قط في الذكاء البشري، كون الحامل لهذا الذكاء دوماً هو واحد وهو: «الإنسان»، ولا يمكن البتة تحميله لغير الإنسان، بخلاف الحال للذكاء الاصطناعي، الذي نظراً لعدم الاعتراف القانوني بالشخصية القانونية لحامله، وكون هذا الحامل لا علاقة له بالمطلق بالمفهوم الإنساني، فإنه يمكن أن يكون له شكل إنسان أو حيوان(55).

أضف لذلك، أن تحميل الذكاء الاصطناعي المسؤولية عن أفعاله، يطرح سؤلاً استفهامياً حول مفهوم القصد وعدم العمد في الفعل الموجب لمسؤولية هذا الذكاء، بمعنى إن كان

et G. Loiseau, L'intelligence artificielle à la mode éthique, Recueil Dalloz, 2017, p, 1371. A. Bensoussan, Le droit des robots: la charte coréenne, Planète Robots, n° 25, janv.-fév. 2014, Pp. 14-15. C. Allen, W. Wallach, Moral machines: Contradiction in Terms of Abdication of Human Responsibility? In Robot Ethics, the ethical and social implications of robotics, Cambridge, MIT Press, 2012, Pp. 55-68.

(54) لا أدل على ذلك، من أنَّ القانون المدني من الناحية التقليدية يقر ومنذ فترة ليست بالقريبة بأنَّ المجنون ومن في حكمه، من سفيه أو ذي غفلة أو عته يتمتع بالشخصية القانونية، وهو أهل لاكتساب الحقوق، وحديثًا أقر القانون المدني الفرنسي هذه الشخصية للحيوان كذلك. راجع الفقرة المعنونة: «إمكانية الاعتبار الشخصي للذكاء الاصطناعي» من هذا البحث. راجع كذلك: محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة (Robots)...، مرجع سابق، ص 19–58.

J-P. Marguénaud, La personnalité juridique des animaux, op., cit., p. 205.

(55) من المعلوم أن القانون المدني يقسم أهلية الشخص إلى قسمين: الأولى، ما اصطلح على تسميتها بـ: «أهلية الوجوب»، والمتعلقة بقدرة الشخص على اكتساب الحقوق، والتي تثبت لكل شخص سواء أكان عاقلاً أم غير عاقل، كون مناطها الحياة «الإنسانية»، أو بالأصح صفة الآنسنة، علمًا بأنَّ هذه الحصرية لصفة الآنسنة، أصبحت اليوم مع منح بعض جوانب الشخصية القانونية للحيوان، موضع شك. والثانية، تتناول ما يسمى في القانون بـ: «أهلية الأداء»، وهي القدرة على التصرف في هذه الحقوق، الأمر الذي يقتضي وجود العقل، ليتمكن الشخص من تحديد مدى صوابية تصرفاته من عدمها. هذه الأهلية لا يمكن أنْ تكون إلا لعاقل. راجع: محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة (Robots) ...، مرجع سابق، ص 19–58. عبد المنعم فرج الصدة، أصول القانون، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص 201 وما بعدها.

C. François, Présentation des articles 1145 à 1152 du nouveau paragraphe 1 "La capacité", La réforme du droit des contrats présentée par l'IEJ de Paris 1, op, cit. P. Ricoeur, Le concept de responsabilité, Essai d'une analyse sémantique, éd. Esprit, Paris, 1995, p. 65.

الذكاء الاصطناعي سيسأل عن فعله العمد باعتباره خطأً مقصوداً، فهل يمكن تصور مساءلته عن الفعل غير العمد ضمن النسيان أو قلة الاحتراز الموجب للمساءلة. بصورة أدق هل الآلة تنسى أو تسهو؟! وطالما أن الإجابة –على الأقل في الوقت الحالي– هي النفي بالتأكيد، فإن هذا الأمر سيعيد تكييفنا التقليدي لفكرة الخطأ الموجب للمساءلة، بحصره في الخطأ العمد والمقصود[56]، علماً بأن هذا الأخير حتى حينه لم يتحقق بالنسبة لهذا الذكاء، نظراً لغياب الوعي الإدراكي لديه بخطورة أو عدم خطورة فعله، أو حتى مطابقته للقانون أو عدم مطابقته.

فالقانون الذي يعمل عليه الذكاء الاصطناعي هو برمجيته اللغوية والعصبية التي أعد لها، وليس القانون بالمفهوم القانوني المتعارف عليه بين بني البشر[57]، فكلا المفهومين في الخطأ العمد وغير العمد، يرتكزان لمفاهيم إنسانية صرفة بين القصد والنسيان المرتبطين بالحس الإنساني الذي لم يستطع الذكاء الاصطناعي حتى حينه أن يجسدهما، ولا نعتقد أن ذلك ممكناً، على الأقل في المدى المنظور[58].

(56) N. El Kaakour, L'intelligence artificielle et la responsabilité civile délictuelle., op, cit., p. 18. Th. Leemans, La Responsabilité Extracontractuelle de l'Intelligence Artificielle., op, cit., p. 50. G. Loiseau., A. Bonnet, La responsabilité du fait de l'intelligence artificielle, op., cit., p. 13.

(57) محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة (Robots)...، مرجع سابق، ص 19–58. كريم موسى حسين، الذكاء الاصطناعي من منظور فلسفة العقل، مجلة الفلسفة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014، العدد 11، ص 109–132. ليث أثير يوسف، مشكلة الاستقراء والذكاء الصناعي، مجلة آداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2011، العدد 5، ص 1–14. ناصر شبكة، الذكاء الاصطناعي ومنطق تمثيل المعرفة – منطق المكونات المادية المتعددة، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المجلد الأول، العدد الثاني، 2012، ص 19–33.
T. Lebrun, L'apprentissage machine est une appropriation, Les Cahiers de propriété intellectuelle., n° 3, Vo. 30, n° spec, op, cit., Pp. 897-926. J. Burrell, How the machine 'thinks': Understanding opacity in machine learning algorithms.' Big Data & Society 3(1): 2016, Pp. 1-12.

(58) ارتباط الذكاء الاصطناعي بالمشاعر قضية خلافية تميزه عن الذكاء الإنساني، فطالما أن الذكاء بشكل تجريدي هو عملية عقلية بمخرجات منطقية، فإنه من الممكن تصوره في علم اللوغاريتمات، بينما قضية الأحاسيس والمشاعر لا ترتبط بالجانب العقلي الحسابي، بقدر ارتباطها بالجانب النفسي، فحتى لو تم تعليم الآلة على مفهومي الغضب والحزن على سبيل المثال، إلا أن ذلك لا يمكن إلا أن يبقى اصطناعياً، بل حتى وإن أمكن محاكاة ردة الفعل الاصطناعية مع ردة الفعل البشرية، يبقى الأمر مصطنعاً، فإن كان الذكاء بمفهومه الحسابي المجرد لا يرتبط بالأحاسيس، إلا أنه بمفهومه العقلاني القائم على المحاكاة، يرتبط شديد الارتباط بهذه المشاعر التي قد تعطل الوصول إلى القرار السليم. راجع: محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة (Robots)...، مرجع سابق، ص 19–58. ليث أثير يوسف، مرجع سابق، ص 1–14. ناصر شبكة، مرجع سابق، ص 19–33.
Ph. Veber, Robotique et Responsabilité: le choix de l'illusion ou du pragmatisme ?

عليه، يمكن القول إن فكرة منح الشخصية عموماً والقانونية خصوصاً، وإن كانت حاضرة اليوم في العديد من الكتابات الفقهية، إلا أنه لا علاقة لها بالمسؤولية؛ كون الأخيرة ترتبط بالإدراك الواعي والعاقل لشرعية الفعل من عدمه، الأمر غير المتحقق في الذكاء الاصطناعي، ما يجعل إمكانية مساءلته عن فعله الشخصي أمراً غير متحقق، ويطرح السؤال عن إمكانية تطبيق قواعد المسؤولية المدنية الموضوعية على هذا الذكاء.

Décideurs, n° 163, 2014, p. 20. N. Nevejans, Responsabilité des robots: appliquons nos règles de droit! Le point.fr [En ligne], 11 avril 2017. O. Siary, Quelle responsabilité juridique pour les robots? Village de la justice [En ligne], 26 janvier 2017.

المطلب الثاني

الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية القائمة على الاعتبار الموضوعي

إن إمكانية تطبيق قواعد المسؤولية المدنية الموضوعية على الذكاء الاصطناعي، تقتضي البحث في صحة اعتباره شيئاً تنطبق عليه قواعد المسؤولية الشيئية، أو مُنَتجاً تنطبق عليه قواعد المسؤولية الناجمة عن المنتجات المعيبة، إضافةً لإمكانية تحقق قواعد الحراسة القانونية الموجبة للمسؤولية على هذا الذكاء، من عدمه.

أولاً- الذكاء الاصطناعي بين مفهومي «الشيء» و«المنتج»

الذكاء الاصطناعي بمفهومه المعنوي الصرف، وبحامله المادي المحسوس والمتحرك، هل يمكن اعتباره بحكم الشيء، أم بحكم المنتج؟ أم أن أياً من مواصفات أي منهما لا تنطبق عليه؛ كونه أعلى من الشيء، ودون المنتج؟! إجابةٌ تقتضي التعمق في مفهوم الذكاء الاصطناعي في مقابل كل من الشيء من جهة، والمُنَتج من جهة ثانية.

1. الذكاء الاصطناعي ومفهوم «الشيء»

إن كان المشرع المدني الفرنسي لم يحدد مفهوم الشيء، إلا أن الفقه[59] والقضاء[60]، قد حددا جملة من الشروط الرئيسة لانطباق مفهوم الشيء من عدمه، لاسيما طبيعته المادية، غير الحية، والحية غير العاقلة. فهل هذه الاشتراطات تتقاطع مع مفهوم الذكاء الاصطناعي. الحقيقة، ورغم عمومية النص القانوني النافذ الذي يقضي بأننا مسؤولون عن الأشياء التي تقع تحت حراستنا[61]، إلا أنه وكما سبق وبينا، أن هذا «الشيء» فقهاً وقضاءً ذو مفهوم مادي محسوس وملموس، من مقتضيات العالم الواقعي لا

(59) C. Grimaldi, Droit des biens, LGDJ, 2019, n°9, p. 20. F. Zénati, Th. Revet, Les biens, PUF, Paris, 2003, n°1. F. Zenati-Castaing et Th. Revet, Les biens, 3e éd., PUF, Paris, 2008, p. 15s. Ch. Atias, Droit civil, Les biens, LexisNexis, 2015, n°36, p. 21s. R. Libchaber, La recodification du droit des biens, In Le Code civil, 1804-2004, Libre du Bicenteaire, éd. Dalloz, Paris, 2004, n°22.

(60) Cour de Cassation, Arrêt Teffaine 16 juin 1896 et Arrêt Jand'heur de 1930. Planiol et Ripert, Traité de droit civil français, Tome VI, 1952, p. 853 à 885. Esmein. H. Capitant, F. Terré, Y. Lequette et F. Chénedé, Les grands arrêts de la jurisprudence civile, T. I. Introduction, personnes, famille, biens, régimes matrimoniaux, successions. T. II. Obligations, contrats spéciaux, sûretés, 13ème éd, Éd *Dalloz*, Paris, 2015, p. 355s.

(61) Art. (1242 al. 1). Nouveau C.C.

الافتراضي[62]، وإن كان بعض الفقه يميل لتطبيقه على الأشياء المعنوية[63].

هذا الجدل بين البعدين المادي والمعنوي للشيء، حسمه مشروع القانون المعدل لأحكام المسؤولية المدنية الذي قضى بصريح النص بطبيعته المادية، مؤكداً بأننا مسؤولون قانوناً عن الأضرار الناجمة عن الأشياء المادية التي تحت حراستنا[64].

بالعودة إلى مفهوم الذكاء الاصطناعي بأصله الإنشائي كجملة من البرمجيات المحاكية للذكاء البشري وربما المتفوقة عليه[65]، فنحن نتكلم عن إبداع فكري بشري يدخل في إطار حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالجانب الأدبي[66]، ما يبرز الاختلاف في تحديد

(62) S. Vanuxem, Pour une approche mésologique de la notion de chose en droit. S - minaire mésologique, [En ligne], 12 Avril 2013. S. Guinchard, Th. Debard, Lexique des termes juridiques, 2013, Dalloz. D. Gutmann, Du matériel à l'immatériel dans le droit des biens, Les ressources du langage juridique, APD, 1999, T. 43, Pp. 65-78. G. Loiseau, Pour un droit des choses, Recueil Dalloz. 2006, n° 44, p. 3015.

(63) A. Lucas, La responsabilité civile du fait des choses immatérielles, In Le droit pr - vé français à la fin du XXe siècle : études offertes à P. Catala, Litec, Paris, 2001, Pp. 817-826.

(64) Art. (1243), PLRRC Urvoas 2017.

(65) رغم كل ما يقال عن التطورات الهائلة في مفهوم الذكاء الاصطناعي، مازلنا بعيدين عن فكرة الذكاء الاصطناعي الحقيقي أو ما يعرف بالذكاء الاصطناعي القوي «Strong artificial intelligence» الذي يجاري أو يجاوز حدود الذكاء البشري، وإنما نحن فيما يعرف بالذكاء الاصطناعي المحدود أو الضعيف «Artificial intelligence weak»، المعتمد على الذكاء الإنساني، وإن بنسب ومعايير مختلفة، والمرتبط بظاهرتي التعلم والاكتساب، اللتين تتمان وفق أشكال ثلاثة: التعلم بالممارسة «L'apprentissage par renforcement» وفق مفهوم المكافأة، حيث تطرح قضايا معينة وفي حال الإجابة الصحيحة، تكافئ الآلة، أو يوحى لها بأن هذه هي الإجابة الصحيحة، كتدريب الحيوانات في السيرك. التعلم الموجه «L'apprentissage supervisé»، حيث تزود الآلات بكميات هائلة من البيانات والمعطيات حول الموضوعات التي نود اختبارها فيها، ويترك لها حرية تقديم الإجابة الأمثل وفق معادلة خوارزمية محددة هي التي تتحكم بطريقة تفكيرها ووصولها للنتائج، كتحديد مفهوم المركبة وقيادتها، ومن أمثلته:

La Siri d'Apple et Cortana en Windows et les GPS en Google.

وأخيراً التعليم غير الموجه «L'apprentissage non supervisé»، ويتناول التعليم على اكتساب المهارات المقررة للإنسان، ضمن مفهوم التنبؤ بالتصرف دون القدرة على التحكم بالنتائج، كما في تربية الأولاد أو الحيوانات.

T. Lebrun, L'apprentissage machine est une appropriation, Les Cahiers de propriété intellectuelle., n° 3, Vo. 30, n° spec, op, cit, Pp. 897-926. J. Burrell, How the machine 'thinks': Understanding opacity in machine learning algorithms', Big Data & Society 3(1): 2016, Pp. 1-12.

(66) C. Aubin. Intelligence artificielle et brevets, Les Cahiers de propriété intellectuelle., op., cit., Pp. 949-986.

كنه الذكاء الاصطناعي بين الحق والشيء باعتباره من الحقوق الشخصية ذات القيمة المالية، ما دفع جانباً كبيراً من الفقه، وهو محق[67]، إلى انتقاد أي ربط للذكاء الاصطناعي بالمفهوم الشيئي، مؤكدين أنه برمجية رقمية قادرة على التعلم واكتساب المهارات، ومن ثم التصرف باستقلالية، ترتبط بالعالم الافتراضي لا الواقعي.

بالمقابل وفيما يتعلق بمفهوم: «عدم الحياة» في توصيف الشيء، فمن غير الخافي أن هذا التوصيف هو المرادف لصفة الجمود، وعدم القدرة على التحرك المستقل أو على الأقل غير المتوقع بشكل كامل[68]. هنا، إن كان ينطبق مفهوم الشيء غير الحي على الذكاء الاصطناعي، باعتباره مفهوماً مرتبطاً بالحياة البشرية أو الحيوانية، فإن مفهوم الجمود وعدم القدرة على التحرك، لا ينطبق على الذكاء الاصطناعي؛ ذلك أن الآلية التي يعمل بها حامل الذكاء الاصطناعي، لاسيما الروبوتات أو الإنسآلة «Robots» تجعله يخرج عن إطار الجمود إلى الحركة، بما فيها السيارات ذاتية القيادة «Robotic Car»[69] والطائرات المسيرة «Drones»[70]، الأمر الذي يجعل من الضرورة بمكان التمييز بين الآلة ذات

(67) M. Soulez, Propriété intellectuelle - Le droit de la propriété intellectuelle à l'épreuve des technologies robotiques. 2016, JCP G, p. 972. M. Soulez, Questions juridiques au sujet de l'intelligence artificielle, Enjeux numériques., n°1 mars 2018. J. Larrieu, Robot et propriété intellectuelle, Dalloz, Paris, 2016, IP/IT, p. 291. E. Lavallée, La propriété intellectuelle de l'intelligence artificielle, Le Droit de savoir, septembre 2017, [En ligne].

(68) A. Tunc, Garde du comportement et garde de la structure dans la responsabilité du fait des choses inanimées, JCP 1957. I., p. 1384. A. Tunc, La détermination du gardien dans la responsabilité du fait des choses inanimées: JCP 1960, I, p. 1592.

(69) تقليدياً المركبة شيء ومن يقودها إنسان، لكن أن تكون المركبة شيء تقاد ضمن مفهوم الذكاء الاصطناعي، ذلك شيء يطرح السؤال حول تكييف هذه المركبة. وبالتالي تبرز مسألة هذا الشيء الذي يقوده «شيء»، فنحن أمام شيء مؤكد المفهوم في القانون «المركبة»، يقاد من قبل عنصر غير محدد المفهوم في القانون «الذكاء الاصطناعي»، ما أوجد لنا مركزاً قانونياً لهذا لشيء خارج إطار التحديد والمفهوم القانوني. بالتالي نحن نتحدث عن كائن «شيئي» فريد، يخرج من مفهوم الشيء المألوف إلى مفهوم الشيء غير المألوف.

M. Swan, Connected Car: quantified self becomes quantified car, Journal of Sensor and Actuator Networks 4(1) 2015, Pp. 2-29. F. Girardin et J. Blat, The co-evolution of taxi drivers and their in-car navigation systems, Pervasive and Mobile Computing. 6(4): 2010, Pp. 424-434.

(70) S. Hogan, "The Drone Revolution: How Robotic Aviation Will Change the World," CreateSpace, 2015. A. Leal, J. Bouchet, et autres, Conception de l'interaction homme-machine et partage d'autorité: application aux systèmes de drones. In 21st International Conférence on Association Francophone d'Interaction Homme-Machine, Octobre 13-16, 2009. Grenoble, France, Pp. 283-290.

الطبيعة الإجرائية الصرفة «الآلة الأتوماتيكية» والآلة ذات الطبيعة التنفيذية المستقلة «الآلة الذكية»، أي التمييز بين مفهوم المكننة «Automate» والاستقلالية «Autonomie».

إن المسؤولية المستندة إلى العمل الآلي لا تثير إي إشكاليات قانونية تذكر، فنصوص القانون المدني الحالي كافيةٌ للإحاطة بمختلف جوانبها، لكن الإشكالية تبرز في قضية الاستقلالية التي يتمتع بها هذا الذكاء، ذلك أن هذه الاستقلالية مهما قلّت أو اتسعت مساحتها، إنما تضع قواعد المسؤولية المدنية الحالية موضع نظر، في مدى قدرتها على تحديد المسؤول عن الضرر وتحقق رقابته من عدمها[71]، وبالتالي التمكين من التعويض عنه[72].

وهنا نشير، إلى أن المفهوم الحركي غير الحي للذكاء الاصطناعي لا يقربه من الطبيعة الشيئية للحيوان، نظراً للاعتبارات الخاصة للحيوان، لاسيما في ضوء كيانه المادي لا الافتراضي بخلاف الذكاء الاصطناعي، ناهيك عن كون الحيوان، هو شيء حي بينما الذكاء الاصطناعي هو شيء غير حي وإن كان غير جامد، غير أن نقطة التمايز الجوهري بينهما تكمن في مفهوم الذكاء بذاته، الذي يتمتع به الذكاء الاصطناعي على حساب الحيوان[73]، وإن كان مفهوم الذكاء المنسوب للذكاء الاصطناعي موضع نظر بالنسبة للكثيرين الذين يرون أنه ذكاء تراكمي لا عقلي[74]، بمعنى أنه يقوم على المنطق الرياضي لا المنطق الفلسفي، ما يجعل منه مخزوناً معرفياً أكثر منه ذكاءً إنسانياً، حيث يعبر عن الذكاء الاصطناعي بالقدرة على التعلم وحل المسائل وفهم البديهيات والتفاعل مع المحيط المجتمعي بطريقة منطقية.

في حين أن الذكاء موضوعاً وفلسفةً لا يرتبط بحجم المعارف أو المهارات التي يمتلكها الشخص، دون أن ننفي أنها – كما المخزون المعرفي – تساعد على زيادة فاعلية الذكاء

(71) راجع الفقرة المعنونة: «الذكاء الاصطناعي والتحلل من الحراسة» من هذا البحث.

(72) U. Pagallo, What Robots Want: Autonomous Machines, Codes and New Frontiers of Legal Responsibility. Human Law and Computer Law: Comparatives perspectives, Dordrecht, Springer, 2013, Pp. 47-65. A. Smith, Responsibility for Attitudes: Activity and Passivity in Mental Life, Ethics, vol. 115, n° 2, 2005, Pp. 236-271.

(73) Est un produit tout bien meuble, même s'il est incorporé dans un immeuble, y compris les produits du sol, de l'élevage, de la chasse et de la pêche. L'électricité est considérée comme un produit. Art. (1245-2). "Code civil 2017". J. Ghestin, Le nouveau titre IV bis du Livre III du Code civil. JCP, 1998, I, p. 148.

(74) ليث أثير يوسف، مرجع سابق، ص. 1–14. ناصر شبكة، مرجع سابق، ص 19–33.
A. Fisher, The logic of real arguments, 2nd edition, Cambridge University Press, UK, p.149.

وتطويره، فالتخزين المعرفي شيء والذكاء شيء آخر منفصل عنه[75]. فالتخزين المعرفي المفتقر للذكاء لا يفضي إلا إلى عملية تراكمية من المعارف التي لا يمكن وصف حاملها بالذكاء، كما لو كانت موسوعة الكون ونشأته محملة في مكتبة عملاقة، أو موضوعة في قرص صلب ذي طاقة تخزينية ضخمة. موقفٌ نتفق معه، دون أن يلغي ذلك حقيقة وأهمية هذا الاعتبار في الاختلاف بين مفهوم الحيوان والذكاء الاصطناعي، لاسيما في ضوء تصرفات هذا الأخير الممكن التكهن بها وتأطيرها أكثر منها تلك المتعلقة بالحيوان.

عليه، وخلاصة لما سبق، يمكن القول إن التحليل والتفكير المتأني بهذا الكائن الجديد «الفريد» المتعدد المهارات[76]، يجعل من اعتباره، في ضوء أحكام هذه المسؤولية، بحكم الشيء أمراً فيه نظر، فجميع سمات الشيء العامة لجهة الطبيعة المادية، الجامدة غير الحية، لا يمكن إطلاقها على الذكاء الاصطناعي، كما أنَّ سمة الانقياد الأعمى المنعدم التفكير، لا توجد لديه كذلك، ما يجعله أيضًا بعيدًا عن فكرة الحيوان، ما يطرح السؤال عن إمكانية اعتباره مُنَتجاً، وبالتالي تطبيق قواعد المسؤولية المدنية عن المنتجات المعيبة عليه.

2. الذكاء الاصطناعي ومفهوم «المنتج»

وفق التعريف القانوني، المنَتج يتناول جميع الأشياء المنقولة دون تحديد لطبيعتها المادية أو المعنوية[77]، وفق هذا التوصيف الأولي يمكن القول مبدئياً بانطباقه على الذكاء الاصطناعي ببعديه المعنوي الخالص أو المادي وفقاً لحامله. لكن هل هذا الاستنتاج صحيح بالمطلق؟! يذهب جانب من الفقه الذي نؤيده، للقول بخلافه[78]، معتبرين أن مفهوم المنَتج ينطبق من حيث الأصل على مفهوم الشيء المعنوي أو المادي، لكن وفق التوصيف القانوني للشيء، وضمن حالات من المسؤولية عنه لم تغطها أحكام النصوص القانونية السابقة للمسؤولية المدنية بشكل عام. ولما كان الذكاء الاصطناعي يخرج عن

(75) A-Y .Portnoff, et J-F. Soupizet. Intelligence artificielle: opportunités et risques, Futuribles, vol. 426, n° 5, 2018, Pp. 5-26.

(76) S. Canselier, Les intelligences non-humaines et le droit. Observations à partir de l'intelligence animale et de l'intelligence artificielle, Archives de philosophie du droit, n° 55, 2012, p. 207.

محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة (Robots) ...، مرجع سابق، ص 19–58.

(77) Est un produit tout bien meuble, même s'il est incorporé dans un immeuble, y compris les produits du sol, de l'élevage, de la chasse et de la pêche. L'électricité est considérée comme un produit. Art. (1245-2). "Code civil 2017". D. Mainguy, Réflexions sur la notion de produit en droit des affaires, RTD Com. 1999 p. 47.

(78) M. Gemignani, Product liability and software, Rutgers Computer & Technology Law Journal, vol. 8 (2), 1981, Pp. 173s. M. Gestner, Liability issues with artificial intelligence software, Santa Clara Law Review, vol. 33, n° 1, 1993, Pp. 239-265.

مفهوم الشيء كما سبق بيانه، نظراً لطبيعته المعنوية والحركية ذات الاستقلالية، فإنه لا يمكن اعتباره مُنَتجاً تنطبق عليه أحكام هذه المسؤولية.

في موقف أقل تشدداً، يرى آخرون أنه إن كان اعتبار الحامل المادي للذكاء الاصطناعي مُنَتجاً لا يثير كثير إشكال، فإن الأمر يوجب بعض التفصيل في بعده المعنوي الخالص، المنسوب للذكاء ذاته لا للبشر[79]. فالذكاء الاصطناعي بنسبته للبشر يعتبر مُنَتجاً فكرياً معنوياً يرتبط بحق المؤلف، يمكن مع التحفظ، اعتباره مُنَتجاً. لكن هل يمكن تطبيق نصوص هذه المسؤولية على المُنَتج الرقمي الخالص، فيما بات يعرف بـ: حقوق الملكية الفكرية الرقمية الخالصة[80]، حينما تبدع الآلة بذاتها لوحة فنية أو تكتب نصاً سينمائياً ما[81]، ذلك سؤالٌ آخر.

يرى هؤلاء أن الخدمة التي يقدمها المُنَتج في ضوء الذكاء الاصطناعي هي مُنَتج جديد، غير منظمة في نصوص القانون[82]، كما يرون أن الذكاء الاصطناعي ببعده المعنوي الخالص لا يمكن أن يعتبر مُنَتجاً، إلا في حال تجسيده في حامل مادي ملموس، ما يجعل

(79) J. Larrieu, Les robots et la propriété intellectuelle, Propriété industrielle., n°2, 2013. A. Lebois, Quelle protection juridique pour 36 les créations des robots journalistes? Communication Commerce Electronique., n° 1, 2015. G. Loiseau., A. Bonnet, La responsabilité du fait de l'intelligence artificielle, op, cit., p. 36.

(80) Droits de propriété intellectuelle de l'intelligence artificielle.

(81) يمكن أنْ نشير هنا إلى الإنسآلة إي دفيد «E-David»، المطور من قبل مجموعة الباحثين الألمان، المتمثل بذراع كرتونية تعمل من خلال مجموعة معادلات لوغاريتمية وكاميرا، وعبر عملية الاسترجاع البصري برسم لوحات منفصلة عن اللوحات التي يتم تزويدها بها، فاصلاً نفسه عن البرمجة البشرية في ابتكار إبداعاته التصويرية الخاصة به.
E-David, le robot qui a une vraie fibre artistique, Développé par des chercheurs de l'Université allemande de Konstanz, et une intelligence artificielle. https://humanoides.fr/e-david-le-robot-qui-a-une-vraie-fibre-artistique/
كما يمكن الإشارة إلى فيلم بنجامين «Benjamin» الذي اشترك في مسابقة الأفلام السينمائية الأمريكية 48 Hour Film Project لعام 2016، والذي تمت كتابته بالمطلق وفق عملية الذكاء الاصطناعي، بحيث قام الجهاز بوضع أول سيناريو لفيلم سينمائي مدته ست دقائق.
«Benjamin», Intelligence artificielle, Un film créé par un chercheur spécialisé dans l'intelligence artificielle, Ross Goodwin, et le réalisateur Oscar Sharp. https://www.slate.fr/story/119343/robot-scenario-film.
محمد عرفان الخطيب، ضمانات الحق في العصر الرقمي، «من تبدل المفهوم .... لتبدل الحماية»، مرجع سابق، ص251–324.

(82) محرك البحث هو المُنَتج، وعملية البحث هي الخدمة الجديدة التي يقدمها المُنَتج. ونعتقد أن هذا التفصيل مبالغ فيه، يخدم التأسيس للتحلل من المسؤولية كما سنرى لاحقاً.
A. Strowel, Quand Google défie le droit, Plaidoyer pour un Internet transparent et de qualité, De boeck & larcieréd. 2010.

المُنَتج ذا طبيعة مادية لا معنوية[83]، الأمر الذي نعتقد أن فيه نظر، وبحاجة لتحليل أكثر دقة، فمما لا شك فيه أن شراء برمجية ذكية معينة مع حاملها المتحرك «Robots» أو الساكن «CD»، إنما يحقق الفرضية السابقة.

لكن من المتصور كذلك، شراء هذه البرمجية دون حاملها، عبر الشراء المباشر لها، بالتالي هنا نحن نتحدث عن توصيف معنوي صرف للذكاء الاصطناعي، بعيداً عن الحامل المادي المقرر له. لكن، وهو ما نعتقد أنه يصوب هذا الخلط بين الذكاء الاصطناعي وحامله أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال وضع الذكاء الاصطناعي موضع التطبيق الفعلي الذي هو أحد اشتراطات المُنَتج، إلا في حال إمكانية استخدمه عبر حامل مادي معين[84].

يُضاف إلى ذلك، أن هذه المسؤولية تقوم على مفهوم العيب «Défaut»، المتمثل بعدم قدرة المُنَتج على تقديم الأمان «السلامة» «Sécurité» الذي يمكن توقعه منه بشكل مشروع[85]، ما يجعل مفهوم العيب الموجب للمسؤولية، أضيق من مفهوم العيب الموجب للمسؤولية في النظرية العامة للمسؤولية المدنية[86]؛ كونه لا يشمل مختلف أشكال العيب الموجب

(83) I. Lutte, La responsabilité du fait des produits de la technologie, In Responsabilités: traité théorique et pratique. Titre III. La responsabilité du fait des choses, Bruxelles, Kluwer, 2004, Livre 33.

(84) ما يعيدنا لذات الفكرة وهي انفصال الذكاء الاصطناعي عن حامله، علماً بأن حامل الذكاء الاصطناعي قد يكون الإنسان، حينما يمكن تنزيل برمجيات الذكاء الاصطناعي عليه، بذات المنهجية التي تحمل فيها البرمجيات على الحاسب ضمن ما يعرف بالغيمة الرقمية. علماً بأن هناك من يحاول إسقاط ذات الفكرة في حال نقل هذه البرمجيات للإنسان في ضوء ما يعرف بالتحول الإنساني، موقف لا نتفق معه حتى حينه؛ ذلك أن مختلف هذه البرمجيات إنما تدخل للإنسان مع الشرائح المحملة عليها، وبالتالي الحامل المادي موجود.

P. Lemyre, Les logiciels libres sous l'angle de la responsabilité civile, Mémoire, Montréal, 2002, Pp. 51-52. X. Labbée, L'homme augmenté, Recueil Dalloz, Paris, 2012, p.23.

(85) Art. (1245-3 al. 1), Nouveau C.C.

(86) Ch. Garin, L'application des règles relatives à la responsabilité du fait des produits défectueux et à la sécurité générale des produits aux biens matériels, Journal des sociétés, 2013, p. 16. Y. Ninane, J. Van Zuylen, Le vice dont répond le gardien ou propriétaire sur le fondement des articles 1384, alinéa 1er et 1386 du Code civil. In Les défauts de la chose : responsabilités contractuelles et extracontractuelles, Limal, Anthemis, 2015, Pp. 225-293.

حسن عبد الباسط جميعي، مسؤولية المُنتِج عن الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 184. حسين الماحي، المسؤولية الناشئة عن المنتجات المعيبة في ضوء أحكام التوجيه الأوروبي الصادر في 25 يوليو 1985، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 54. فتحي عبد الرحيم عبد الله، دراسات في المسؤولية التقصيرية – نحو مسؤولية موضوعية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 185.

للمسؤولية، وإنما يتعلق بافتقاد المُنَتج هامش الأمن والسلامة المتوقعين منه، مؤطراً إياه بمفهوم العيب الصناعي أو التقني[87]، مع صعوبة هذا الإثبات أو حتى استحالته حينما يرتبط العيب في الذكاء الاصطناعي بمفهومه المعنوي البرمجي، لاسيما ما يرتبط بقدرة المُنتِج على التمسك بحالة المعرفة العلمية والتقنية، في الوقت الذي وضع فيه المُنَتج في التداول، الذي لم يمكن من الكشف عن وجود هذا العيب[88].

عليه، إن كان من الممكن القول بأن تعريف المُنَتج قد يساعد في اعتبار الذكاء الاصطناعي مُنَتجاً، فإن روح وفلسفة النصوص القانونية التي تتناول أحكام هذه المسؤولية تجعل من الواجب التعامل مع هذه النتيجة بكثير من الحيطة والحذر[89]، بما يضمن عدم فقدان جانب التنافسية القانونية والاقتصادية للقانون المدني الفرنسي في المنظومة القانونية الغربية عموماً والأوروبية خصوصاً[90]، فنحن نتحدث عن مُنَتج شيئي فريد يبتعد عن مواصفات المُنَتج الشيئي التقليدي.

ثانياً- الذكاء الاصطناعي وقواعد الحراسة

تطبيق قواعد الحراسة على الذكاء الاصطناعي يقتضي بالضرورة البحث في تحديد مفهوم الحارس في الذكاء الاصطناعي، قبل الحديث عن قواعد التحلل من هذه الحراسة.

1. مفهوم «الحارس» في الذكاء الاصطناعي

يختلف مفهوم الحارس في الذكاء الاصطناعي، بين ما يمكن تسميته بالحارس الرقمي للذكاء الاصطناعي[91]، الذي يدافع عنه أنصار نظرية الشخصية القانونية للذكاء

(87) V. Berg, La notion de risque de développement en matière de responsabilité du fait des produits défectueux, JCP 1996. I. p. 3945. G. Raymond, Premières vues sur la loi n° 98-389 du 19 mai 1988 relative à la responsabilité du fait des produits défectueux, Contrats, conc. Consom., 1988, chron., p. 7.

(88) Art. (1245-10 n. 4), Nouveau C.C.

(89) Livre vert de la Commission européenne, sur la responsabilité civile du fait des produits défectueux. (COM [1999] 396 final – document E 1296)., p. 22. J. Ghestin, Le nouveau titre IV bis du Livre III du Code civil., op, cit., p. 148.

(90) Cour d'Appel de Paris, La réforme du droit français de la responsabilité civile et les relations économiques. Rapport du groupe de travail. Université de Versailles. Avril 2019, p. 107s.

(91) Garde numérique d'intelligence artificielle.

الاصطناعي[92]، والحارس التقليدي للذكاء الاصطناعي[93] الذي يراه أنصار النظرية التقليدية للحراسة، ممكن التطبيق على الذكاء الاصطناعي[94].

فالمنادون بفكرة الشخصية القانونية المستقلة للذكاء الاصطناعي المؤسسة لفكرة مسؤوليته القانونية، يرفضون بالمطلق فكرة الحارس التقليدي وينادون بفكرة الحارس الافتراضي لهذا الذكاء المتمثل بمحرك الذكاء «Agent artificiel»[95]، حيث يميزون ضمن الذكاء الاصطناعي ذاته، بين الذكاء الاصطناعي «Intelligence artificielle»، كخوارزمية برمجية متكاملة، وبين محرك الذكاء «Agent artificiel»، المسؤول عن عمل الذكاء الاصطناعي بوصفه العقل المتخذ للقرار الذي يقوم به الجسد المتمثل في الهيكل المادي الذي يَبرز فيه هذا الذكاء[96]. وبالتالي هو حارس هذا الجسد المادي المتمثل بالمفهوم الشيئي، باعتباره ضمن الروبوتات، هو من يعطي الأمر، ما يجعله مسؤولاً عن الجانب التطبيقي والتنفيذي للذكاء الاصطناعي على أرض الواقع[97].

تحليلٌ لا نتفق معه، لا لكونه توصيفاً قانونياً جديداً لمفهوم الحارس، يخالف النظرية التقليدية في مفهوم الحارس التي تقوم على التمييز بين حارس الهيكل وحارس الاستعمال[98]، أو لكونه غير موجود بالمطلق ضمن نصوص القانون المدني، ولما يحز حتى حينه الإجماع

(92) N. El Kaakour, L'intelligence artificielle et la responsabilité civile délictuelle., op, cit, p. 25. G. Loiseau., A. Bonnet, La responsabilité du fait de l'intelligence artificielle, op, cit., p. 9.

(93) Le gardien traditionnel de l'intelligence artificielle.

(94) N. El Kaakour, L'intelligence artificielle et la responsabilité civile délictuelle., op, cit., p. 39. G. Loiseau., A. Bonnet, La responsabilité du fait de l'intelligence artificielle, op, cit., p. 19. Ch. Troi, Le droit à l'épreuve de l'intelligence artificielle, Droit, 2017, p. 40.

(95) L. Chartrand, Agencéité et responsabilité des agents artificiels, Éthique publique [En ligne], vol. 19, n° 2, 2017.

(96) C. Castelfranchi, et R. Falcone, From automaticity to autonomy: The frontier of artificial agents, In H. Hexmoor, C. Castelfranchi et R. Falcone (eds.), Agent Autonomy, Kluwer, 2003. Pp. 103-136.

(97) هذا التحليل يقرب محرك الذكاء «Agent artificiel» لمفهوم الخلايا العصبونية المسؤولة عن عمل الدماغ البشري، الذي يمكن إسقاط الذكاء الاصطناعي عليه باعتباره من يمتلك القدرة التحليلية والتنبئوية للذكاء الاصطناعي الخالصة والخاصة به، عبر تحليل مختلف البيانات التي تدخل إليه ومن ثم اتخاذ القرار المناسب بشأنها.

M. Zalnieriute, et al., The Rule of Law and Automation of Government Decision-Making, Modern Law Review 82. 2019, Pp. 397-424.

(98) B. Goldman, Garde de la structure et garde du comportement, Mélanges P. Roubier, Dalloz 1961, Tome II, p. 51. B. Goldman, La détermination du gardien du fait des choses inanimées, th., Paris, 1946.

الفقهي، وإنما لكونه يقوم على الخلط بين مفهوم الوعي أو الإدراك الاصطناعي ومفهوم الاستقلالية التي يتمتع بها محرك الذكاء «Agent artificiel»، كون القدرة على اتخاذ القرارات من بين الخيارات المتعددة المتاحة أمامه، إنما تتم وفق عملية خوارزمية محددة، تتيح التعامل مع الظروف المستجدة وفق ما يمكن وصفه بـ: «الآليات الاستدلالية» «Mécanismes d'heuristiques»، بعيداً عن الاعتبارات القيمية للمجتمع، أما عن التوقع أو عدم التوقع، فذلك ليس له علاقة بالمنظور الحسابي المجرد، وهو بذلك قد يكون مختلفاً عن المحاكمة الإنسانية في تقدير جسامة الضرر أو حتى المفاضلة بين الضرر[99].

ولذلك، نعتقد لصحة البناء الفقهي لهذا الطرح الذي يمكن أن يؤسس لتبنٍّ تشريعي مستقبلي، يجب أن يتوافر لمحرك الذكاء «Agent artificiel»، إضافةً للذكاء الحسابي، البديهة والقدرة على التكييف، القادر على إدراك قيم المجتمع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ومعرفة الأوليات الاجتماعية الخاصة بذلك[100].

كذلك، هذا المفهوم «المعنوي» الذي قد يحدث ضرراً مادياً كما قد يحدث ضرراً معنوياً، يطرح على مفهوم الحراسة سؤالاً حول مدى تحقق مساءلة «الحارس المعنوي» عن الضرر المادي أو المعنوي[101]. فمن المعلوم أن الضرر المعنوي أو المادي إنما ينسب إلى شيء مادي محدد مكانياً، هو الإنسان بمفهومه الطبيعي أو الاعتباري[102]. ونعني هنا مكانياً أن مسبب الضرر مرئي إما بوجوده المادي الإنسان، أو وجوده الاعتباري الشخص الاعتباري[103]، بينما بالنسبة للضرر المادي أو المعنوي الذي ينسب للذكاء الاصطناعي فهو إنما ينسب إلى شيء معنوي غير مادي[104].

(99) كما لو أن تفادي حادث ما، لا يتم إلا من خلال التورط بحادث أقل ضرراً، كتفادي الاصطدام بباص مدرسي بالاصطدام بمحل تجاري، أو سيارة عابرة.

(100) الأمر قد يكون ممكناً مستقبلاً في قضية تعليم الآلة التعامل مع مفهوم المخاطر المتعددة، واتخاذ الخيارات الأمثل في هذه الفرضيات، لكنه حتى حينه، غير قائم حقيقةً وفعلاً.

(101) N. El Kaakour, L'intelligence artificielle et la responsabilité civile délictuelle., op., cit., p. 25. G. Loiseau., A. Bonnet, La responsabilité du fait de l'intelligence artificielle, op., cit., p. 9.

(102) Le préjudice, colloque du CREDO, numéro spécial de la revue Responsabilité et assurance. 1997.

(103) A. Besson, La notion de garde dans la responsabilité du fait des choses : thèse, Dijon, 1927. D. Mayer, La « garde » en commun, RTD civ., 1975, p. 197.
مصطفى العوجي، القانون المدني: الجزء الثاني – المسؤولية المدنية، مؤسسة بحسون للنشر، بيروت، 1996 ص 545.

(104) C. Coulon, Du robot en droit de la responsabilité civile : à propos des dommages causés par les choses intelligentes. Responsabilité civile et assurance, n° 4, avril 2016, étude 6, Pp. 17–21.
محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة (Robots) ...، مرجع سابق، ص 19–58.

إضافةً لما سبق، هذا التوجه يثير إشكاليةً أخرى تتعلق بتحديد المحكمة المختصة في النظر في النزاع المفترض. فمن المعلوم أن المتضرر له الحق في رفع دعواه إما أمام محكمة موطن المدعى عليه، أو لدى محكمة مكان وقوع الضرر أو مكان صدور الفعل الضار[105]. فما هي محكمة موطن المدعى عليه؟! فالذكاء الاصطناعي الذي يعمل في بيئة رقمية غير مادية، لا يمكن القول بوجود موطن له، ناهيك عن أنه غير معترف له بالشخصية القانونية للبحث في موطنه، إلا إن كان موطنه هو مكان حصول الضرر، وفي هذه الحالة ستكون العبرة في مكان وقوع الضرر لا موطن المدعى عليه. كذلك، لا يمكن القول بأن المحكمة المختصة هي المحكمة التي يقع في دائرتها الفعل الموجب للضرر، ذلك أن هذا الفعل في ضوء طبيعته الرقمية غير المحسوسة، سيكون تحديد موطن له أمراً في غاية التعقيد.

كل ما سبق جعل فكرة الحارس الرقمي الافتراضي «Garde numérique virtuelle» فكرةً غير قابلة للتحقق على الذكاء الاصطناعي، معيداً التركيز على مفهوم الحارس في النظرية التقليدية بوصفه من يملك السيطرة عليه، وهو الأمر الذي أرسى قواعده الاجتهاد القضائي[106]، وعمل مشروع القانون المعدل لأحكام المسؤولية المدنية على تكريسه، مشدداً على أن الحارس هو من يملك سلطة الاستعمال، أو الرقابة، أو السيطرة، أو إدارة الشيء وقت إحداث الفعل الضار، وبأن المالك هو الحارس المفترض الذي تتوافر فيه هذه الصفات[107].

تحديدٌ رغم أهميته، يبقى بالنسبة إلينا كما للعديد من رجال الفقه الفرنسي، قاصراً في الذكاء الاصطناعي[108] بسبب الكيفية التي سينظر فيها له، ببعديه: المعنوي الصرف بمفهوم الذكاء، أم المادي بمفهوم الحامل المادي، الذين يقتضيان تدخل عدد كبير من الفاعلين: المبرمج الرقمي، والمصمم المادي، والشركات المصنعة على اختلاف مستوياتها وأدوارها، والمشغل والوسطاء والمستخدم وحتى المالك[109]. فضمن مفهوم الذكاء

(105) P. Cerka, J. Grigiene, G. Sirbikyte, Liability for damages caused by artificial intelligence, Computer law & security review, vol. 31, 2015, Pp. 376-389.
محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسآلة (Robots) ...، مرجع سابق، ص 19–58.

(106) L'arrêt Franck, Cass. Ch. Réunies, 2 décembre 1941.

(107) Art. (1243), PLRRC Urvoas 2017.

(108) S. Larriere, Confier le droit à l'intelligence artificielle, le droit dans le mur? Lamy Droit de l'Immatériel. 1er février 2017. P. de Filippi, Repenser le droit à l'ère numérique: entre la régulation technique et la gouvernance algorithmique. V. Gautrais; P.E. Moyse, Droit et Machine, 3, Éditions Thémis, 2017.

(109) إذاً نظراً للذكاء الاصطناعي في بعده المعنوي الصرف، فنحن نتحدث عن برمجيات وخوارزميات يشارك في إعدادها مجموعة كبيرة من المتخصصين من مختلف العلوم ذات الطبيعة العلمية والإنسانية، فتحويل اللغة الإنسانية للغة خوارزمية لا يمكن أن يكون جهد فرد بذاته، بل هو جهد

الاصطناعي للإنسآلة «Robots»، لتحديد الحارس، يجب التحري عن مصدر الضرر إن كان باعتباره آلة، في ضوء الجسم المادي له، من حيث سوء التصنيع أو الخطأ في طريقة الاستخدام أو الاستعمال أو الحفظ أو توجيه الأوامر وكل ما يتعلق بدليل الاستخدام، أو باعتباره ذكاءً اصطناعياً بوصفه العقل الذي يعمل به الروبوت «Robots»[110].

كذلك، إن تعريف الحراسة السابق إنما وضع لمفهوم حارس الشيء وفق المواصفات والسمات التقليدية لمفهوم الشيء المادي، الجامد غير المتحرك، المتسم بـ: «الغباء». صفاتٌ جميعها لا تتوافق مع الذكاء الاصطناعي ذي الطبيعة المعنوية الافتراضية، المتحركة والمتمتع بـ: «الذكاء». كما أن هذا التحديد لمفهوم الشيء، ونظراً لرؤيته لمفهوم الشيء الذي يمكن القول إنها تستند لنظرة تقليدية بدائية لهذا المفهوم، جعلت مفهوم الحارس من يمتلك إحدى هذه السلطات أو من يمتلكها جميعها، المفترض كونه المالك، ما يجعل المسؤول وفق مفهوم الحارس أحد هؤلاء أو من يملك جميع هذه السلطات، وبالتالي الأصل أن يكون شخصاً واحداً، نظراً لطبيعة الحراسة التي ترتبط، بحيازة الشيء الفعلية أو المفترضة، وهو الأمر الذي قد لا يتحقق في الذكاء الاصطناعي[111].

أضف لذلك، إن كان مفهوم الحراسة التقليدي لا يتعارض مع مفهوم الحركة للشيء المادي موضوع الحراسة، بحيث إنه يمكن أن يتحقق في حال كونه ساكناً أو متحركاً، وإن مع اختلاف القرينة الموجبة للمسؤولية بين الأمرين[112]، إلا أنه سيغدو موضع

مجموعة، تتداخل فيه جمله من العلوم، ما يطرح السؤال عن المسؤول عن التحليل الخاطئ للذكاء الاصطناعي لبعض المصطلحات مثلاً. هل هو المدقق اللغوي أو من قام بتحويل هذه المصطلحات إلى لغة برمجية، أو من استخدم هذه المصطلحات في العملية البرمجية، أما إذا نظرنا له في بعده المادي المتمثل بالحامل المادي، كما في الربوتات، فمن الحارس الواجب تحميله المسؤولية، هل هو المصمم، أم المصنع، أم المُنتِج، أو الموزع أو المستخدم، أم المالك.

M. Scherer, Regulating artificial intelligence systems: risks, challenges, competencies, and strategies, Harvard Journal of Law & Technology, vol. 29, n° 2, 2016, Pp. 353-400. M. Thomas, Should We Trust Computers? Gresham Lectures: London, 20 Octobre 2015. [En ligne].

(110) إذا ما أردنا أن نمثل هذه القاعدة على الإنسان، فإننا نتحدث عن مسؤولية العقل ومسؤولية الجسد، لكن لما كان عقل الإنسان لا ينفصل عن جسده، والأصل مسؤولية الإنسان الشخصية عن أفعاله، فهذه القضية الفلسفية لا تثور في نطاق البحث في نطاق مسؤولية الإنسان، فلا انفصال بين الملموس «الجسد» وغير الملموس «العقل»، لكن هذه الفرضية تثور وبقوة في نطاق الذكاء الاصطناعي كون العبرة في المساءلة هي للذكاء الاصطناعي بذاته، وليس للحامل الذي يختلف.

(111) راجع الفقرة المعنونة: «الذكاء الاصطناعي والتحلل من الحراسة» من هذا البحث.

(112) S. Retif, Un critère unique de la garde d'une chose: la faculté de prévenir le préjudice qu'elle peut causer? Resp. civ. et assur., n°11, 2004, ch. n°24.

عاطف النقيب، النظرية العامة للمسؤولية الناشئة عن فعل الأشياء، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت، 1999، ص 37.

اختلاف فقهي بتحققه في حال كون هذا «الشيء» المعنوي يتسم بالاستقلالية المستندة لذكاء قد لا يكون متحكماً به وبنتائجه بشكل كلي، ما سيجعل مفهوم الحراسة التقليدي مفهوماً قاصراً عن شمول حراسة الأشياء المعنوية ذات البعد الاستقلالي.

فنحن أمام مفهومين غير متناظرين، فالاستقلالية التي يتمتع بها محرك الذكاء الاصطناعي، تتنافى مع مفهوم الرقابة الذي يتمتع به الحارس والذي تقوم على أساسه مسؤوليته المدنية عن عمل هذا الشيء[113]، فطالما أن الشيء له خياراته المستقلة بمعزل عن حارسه المفترض، فإن مسؤولية الحارس تكون قائمة ومفترضة في هذه الفرضية، لكن هذه المسؤولية تصبح موضع نظر حينما يتمتع هذا الشيء بقدر من الاستقلالية باتخاذ القرارات، أو التصرفات، ما يفتح المجال واسعاً لفرضيات التحلل من المسؤولية.

2. الذكاء الاصطناعي والتحلل من الحراسة

فكرة الاستقلالية في عمل الذكاء الاصطناعي، قسمت الفقه بين منادٍ بتحلل حارس الذكاء الاصطناعي من المسؤولية تحللاً كاملاً استناداً لتوصيف عمل الذكاء الاصطناعي بالقوة القاهرة، وبين رافضٍ لهذا التوجه[114]، حيث يؤكد بعض الفقه أنه في اللحظة التي يُنشأ فيها هذا الذكاء يصبح مستقلاً بذاته عن جميع المتعاملين معه، ما يوجب تحميله المسؤولية بذاته، كما اعتباره، شرطاً للإعفاء من المسؤولية بالنسبة للمتعاملين مع هذا الذكاء[115]، معتبرين أن مفهوم الاستقلالية للذكاء الاصطناعي إنما يطرح من وجهتين رئيسيتين: إحداهما معلنة تتمثل في القرار المتخذ، والثانية خفية تتمثل في آلية الوصول لهذا القرار[116].

وطالما أن القرار أتى مستقلاً وغير متوقع، فإن الآليات الإجرائية للوصول إلى هذا القرار إنما تتبع ذات الصفة. وبالتالي هذه القدرة على الانتقائية في القرار التي تصل حد عدم

(113) N. El Kaakour, L'intelligence artificielle et la responsabilité civile délictuelle., op., cit., p. 42. G. Loiseau., A. Bonnet, La responsabilité du fait de l'intelligence artificielle, op., cit., p. 44. Ch. Troi, Le droit à l'épreuve de l'intelligence artificielle, op., cit., p. 40.

(114) N. El Kaakour, L'intelligence artificielle et la responsabilité civile délictuelle, op., cit., p. 28. Th. Leemans, La Responsabilité Extracontractuelle de l'Intelligence Artificielle, op., cit., p. 20. G. Loiseau, A. Bonnet, La responsabilité du fait de l'intelligence artificielle, op., cit., p. 23.

(115) K. Sheriff, Defining Autonomy in the Context of Tort liability: Is Machine Learning Indicative of Robotic Responsibility, Thèse, Atlanta, Emory University of Law, 2015.

(116) M. Zalnieriute, et al., The Rule of Law and Automation of Government Decision-Making, op., cit., Pp. 397-424.

التوقع من قبل الإنسان تجعل قرارات الذكاء الاصطناعي غير متوقعة بالنسبة له، ولا يمكن دفعها من قبله، ما يحقق شروط القوة القاهرة[117].

تحليلٌ لا نتفق معه، لعدة أمور، من أهمها أن الذكاء الاصطناعي بطبيعته قائم على عدم التوقع، فسماته الأساسية في ضوء طبيعته والبرمجيات التي يعتمد عليها هي: «عدم التوقع». بالتالي غير المتوقع الدائم فيه هو المتوقع الدائم، ما دفع بعض الفقه[118]، إلى التأكيد بتثبيت نظرية الآثار الجانبية للبرمجيات على عملية الذكاء الاصطناعي، بمعنى، أنَّه عندما يوضع برنامج معين في إطار الذكاء الاصطناعي المعتمد على التعليم بالتتابع، فيجب أنْ توضع هذه البرامج تحت التجربة، وعلى فترة زمنية معقولة للبحث في آثاره الجانبية في هذا المجال، لتحديد مدى كفاءته وصحته، وبعد ذلك يمكن اعتماده، شأنه في ذلك شأن الاختبارات السريرية للأدوية، التي تخضع لمراحل متعددة لمعرفة مدى نجاعتها والآثار الجانبية التي يمكن أنْ ترتب عليها[119]، علماً بأنه يجب ألا ننسى أن فكرة عدم التوقع كأحد الأسباب المعفية من المسؤولية تقتضي الطبيعة الاستثنائية الوقتية وليس الدائمة[120].

وبالتالي عدم التوقع لا يمكن بالضرورة إسقاطه على الذكاء الاصطناعي بذاته؛ كون القرار المتخذ هو المتوقع ضمن جملة التكوين العصبي لهذا الذكاء، ضمن مفهوم أعم هو عدم التوقع الإنساني القائم على التوقع الاصطناعي، فإن كانت من الخيارات التي تبناها الذكاء الاصطناعي لم تكن متوقعة أو محتملة إنسانياً، إلا أنها وبالضرورة من ضمن الخيارات المتوقعة اصطناعياً، والتي بناها هذا الذكاء بمفهومه ولغته الرقمية الخالصة المتوقعة.

(117) The Guardian, Microsoft 'deeply sorry' for racist and sexist tweets by AI chatbot, 2016. [En ligne]. S. Migayron, Pratique contentieuse: Intelligence artificielle: qui sera responsable? Revue Communication commerce électronique, n° 4, 2018. S. Hocquet-Berg, Gardien cherche force majeure…désespérément…, Responsabilité civile et Assurance, n° 6, 2003.

(118) I. Poirot, Robotique et médecines: quelle(s) responsabilité(s)? Journal International de Bioéthique, vol. 24, 2013/4, Pp. 99-124.

(119) *Ibid*.

(120) S. Hocquet-Berg, Gardien cherche force majeure…désespérément., op., cit., n° 6, 2003.
عاطف النقيب، مرجع سابق، ص 303. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد: مصادر الالتزام، مجلد 1، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 878. مصطفى العوجي، مرجع سابق، ص 350 و603.

وعليه تبقى المسؤولية قائمة حتى وإن تمتع الذكاء الاصطناعي ببعض الاستقلالية، باعتبار أن هذه الأخيرة هي جزء من وظيفته، كونه يعمل ضمن احتمالية استشرافية تتناول إمكانية إلحاق هذه الشيء الضرر بالنفس أو بالغير وقبوله بهذه المخاطرة[121]. بالتالي لا يمكن القول بانتقال الرقابة، طالما أن هذا الذكاء يعمل وفق برمجيته: «هو» وقدرته الذاتية على الاختيار ضمن مروحة خيارات متوقعة اصطناعياً، وغير متوقعة إنسانياً.

كذلك، يُبرز الذكاء الاصطناعي مشكلة المسؤولية المتعددة أفقياً[122]، ذلك أن الذكاء الاصطناعي بوصفه العقل المتخذ للقرار لا يعمل وحده، بل يعمل ضمن بيئة تعمل بذاتها وفق مفهوم الذكاء الاصطناعي الرديف أو المساعد[123]، كما هو الحال في البنية الرقمية التحتية للطرقات التي تعمل عليها السيارات الذكية «Robotic Car» ونظام الربط الرقمي عبر الأقمار الصناعية[124]، الذي يعمل بدوره بالذكاء الاصطناعي[125].

ذات الأمر يمكن تصوره بالنسبة للروبوتات «Robots» التي تعمل وفق مفهوم السحابة (الغيمة) الرقمية «Cloud numérique» التي تشبك عمل هذه الروبوتات ببعضها بعضاً، وفق منظومة اجتماعية رقمية تعمل وفق مفهوم السحابة (الغيمة) الرقمية «Cloud numérique»[126].

لذلك اقترح البعض اتباع نظام العلبة السوداء «Boîte noire» في السيارات الذكية «Robotic Car»، مبدئياً، ومن ثم توسعة نطاقه ليشمل جميع الآلات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، بما فيها العاملة وفق مفهوم إنترنت الأشياء «Internet of Things»، بما

(121) N. Nevejans, Traité de droit et d'éthique de la robotique civile, op. cit., p. 611. (Dir.) Ph. Le Tourneau, Droit de la responsabilité et des contrats, 9 éd., éd. Dalloz, Paris, 2013, n° 7785.

(122) J-S. Borghetti, Etendue du recours entre coresponsables: la responsabilité du fait des produits à la pointe de l'égalité. D. 2015, p.245. S. Hamladji, La voiture autonome: en route vers le future, Planète robots, n° 28, juillet/août 2014, Pp. 30-33.

(123) Intelligence artificielle auxiliaire.

(124) Système d'interconnexion numérique par satellite.

(125) M. Schellekens, Self-driving cars and the chilling effect of liability law, Computer law & security review, vol. 31, 2015, Pp. 506-517. J. Millar, Ethics Setting for Autonomous Vehicles. In P. Lin, R. Jenkins, K. Abney et G.A. Bekey (dir.) Robot Ethics 2.0., Oxford University Press, UK, 2017.

(126) M. Monot-Fouletier, Véhicule autonome: vers une autonomie du régime de responsabilité applicable? Recueil Dalloz, Paris, 2018, p. 129. Governing Artificial Intelligence, Data & Society. 2018. [En ligne].

يُمكن من تحديد المسؤول عن الفعل المفضي للضرر[127]، غير أن هذا الاقتراح لا محالة سوف يصطدم بحماية الحياة الخاصة، وحماية البيانات الشخصية للأفراد، فإن كان مقبولاً تبنيه في إطار السيارات العامة، فإن الأمر قد يكون خلاف ذلك في السيارات الخاصة[128].

أخيراً، وفي ضوء حاجتنا المتزايدة للذكاء الاصطناعي الذي وصل حد الارتهان الكلي في بعض الأحيان، يُطرح سؤال حول من يرتهن لمن[129]؟! ومن يتحكم في من؟! ومن هو حارس من؟!، ذلك أن الاستقلالية التي تعمل بها، تجعلها بعيدة عن أي تحكم من قبل المستخدم والمالك، حيث يمكن للمستخدم أن ينفي المسؤولية عن نفسه بكونه ليس المتحكم بتصرفاته، وذات الأمر يمكن أن يطرحه المالك[130]، والسؤال البديهي الذي سيطرح في تحديد هذه المسؤولية من يتحكم؟!إجابةٌ بقدر بساطتها، بقدر تعقيدها[131]!

كل ذلك يجعل الذكاء الاصطناعي مفهوماً متعدداً يتجاوز الذكاء الاصطناعي بحارسه التقليدي الذي يتعامل بشكل مباشر مع المتضرر، إلى الذكاء الاصطناعي غير المباشر الذي يكون له دور في القرار الذي يتخذه الذكاء الاصطناعي مُحدث الضرر، لا مسببه، ما يجعل هناك عوامل أخرى تتسم بالذكاء الاصطناعي تشارك الذكاء الاصطناعي محدث الضرر في إحداث الضرر. وإن ما يزيد من التعقيد في تطبيق قواعد الحراسة على المسؤولية المدنية، أن الصعوبة الكبرى تبرز عندما يحصل الضرر المعنوي من عنصر معنوي آخر يعمل بالذكاء الاصطناعي، حين ذاك يصبح تحديد العنصر المفضي للضرر أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد.

(127) I. Vingiano, Les limites juridiques à l'introduction d'une «boîte noire» dans les véhicules connectés, Congrès ATES ITS «Les rencontres de la mobilité intelligente 2016», Paris, 2016.

(128) *Ibid*.

(129) N. Denis, Interface cerveau-machine: qui contrôle qui? Planète robots, n°14, mars/avr. 2014, Pp. 46-49. N. Denis, Les robots affectifs, que serions-nous sans eux? Planète robots, n° 29, sept/oct. 2014, Pp. 52-59.

(130) L. Edwards, et M. Veale, 'Slave to the Algorithm: Why a Right to an Explanation Is Probably Not the Remedy You Are Looking for.' 2017. Duke L. & Tech. Rev. 16. L. Loumé, Des robots au service des personnes âgées, Planète robots, n°27, mai/juin 2014, Pp. 50-56.

(131) S. Dormont, Quel régime de responsabilité pour l'intelligence artificielle? Comm. com. élect., nov. 2018, n° 11, étude 19, p. 1.

الخاتمة

تناولنا في هذه الدراسة البحث في إمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي، سواءً في ضوء الاعتبار الشخصي لهذا الذكاء، استناداً لإمكانية اعتباره يتمتع بالشخصية القانونية والبناء على هذه الأخيرة في مساءلته؛ أو وفقاً لقواعد المسؤولية الموضوعية، استناداً لإمكانية اعتباره شيئاً أو مُنَتجاً، وبالتالي ترتيب قواعد المسؤولية الشيئية أو مسؤولية الضمان عليه.

دراسةٌ مكنت من الوصول إلى نتيجةٍ وتوصية: نتيجةٌ، مفادها عدم إمكانية تطبيق أي من هاتين النظريتين على الذكاء الاصطناعي. وتوصيةٌ مضمونها الدعوة إلى تجديد قواعد المسؤولية المدنية بما يتناسب مع هذا القادم الجديد.

1. قواعد المسؤولية المدنية التقليدية وعدم الكفاية التشريعية

خلصت الدراسة إلى عدم إمكانية تطبيق أي من هاتين النظريتين تطبيقاً مطلقاً على الذكاء الاصطناعي، كوننا أمام حالة تتسم بالتفرد والتميز لا يمكن مساءلتها بذاتها عن أفعالها، لا لكونه لا يستطيع أن يمتلك الشخصية القانونية، وإنما لكونه لا يمتلك العنصر المعنوي الموجب للمسؤولية، ونعني به: «الإدراك الاصطناعي». كما أن أي توصيف قانوني لهذا الذكاء بطبيعته الحركية العاقلة شبه المستقلة بالشيء هو توصيف خاطئ، في الوقت ذاته الذي لا يمكن اعتباره مُنَتجاً نظراً لطبيعته المعنوية ذات البعد الذكائي، ما جعل تطبيق أي من هذين المفهومين عليه يتسم بالقصور وعدم الموضوعية.

كما بيَّن البحث أنه وإن كانت قواعد المسؤولية عن المنتجات المعيبة هي الأكثر استخداماً على قضايا الذكاء الاصطناعي، فإنها تعالج، بالرغم من أوجه القصور التي تعتريها، الجانب المادي لهذا الذكاء، المتمثل في الحامل المادي للذكاء، باعتباره مُنَتجاً، في حين أن الجانب المعنوي لهذا الذكاء المتمثل في البرمجيات والخوارزميات، لايزال خارج التأطير القانوني.

2. قواعد المسؤولية المدنية التقليدية والحاجة للتجديد

استناداً للقصور السابق، رأى البحث أنه حري بالمشرع المدني الفرنسي أن يضع قواعد قانونية خاصة تتناول أحكام هذه المسؤولية الرقمية، التي يمكن توصيفها بـ: «المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي»[(132)]، ضمن أنظمة المسؤولية المدنية الخاصة، إلى جانب قواعد

(132) Résponsabilité civile de l'intelligence artificielle.

مسؤولية المنتجات المعيبة، والضرر البيئي، وفعل المركبة البرية ذات المحرك[133]، يعالج فيها مختلف جوانب الخصوصية والتفرد ضمن هذا الذكاء ببعديه المعنوي والمادي، كما يمنحه مكانته القانونية التي يستحق باعتباره شيئاً فريداً، أعلى من الشيء بمفهومه التقليدي وأقل من الإنسان، باعتباره يجمع بعضاً من صفات الشيء وبعضاً من صفات الإنسان، وبخصوصية تميزه عن المُنَتج بمفهومه المادي، بما يضمن المعالجة القانونية الصحيحة لهذا الذكاء، ويوقف حالة التردد التشريعي التي تَسِمُ موقف المشرع الفرنسي. هذا الموقف الذي لم يعد يرتبط بعدم فهم كيفية التعامل مع هذا الذكاء أو خصوصيته رغم أهميته، وإنما بالطبيعة الفلسفية لهذا النظام التشريعي الذي لايزال متردداً في الإقرار بهذه الخصوصية والتفرد.

موقفٌ، نعتقد أن استمرار المشرع المدني الفرنسي في السير فيه، سيزيد من تعقيد قواعد المسؤولية المدنية وارتباكها في التعامل مع هذا الذكاء، في حين أن السير بخلافه، وتبني نهج أكثر انفتاحاً وعقلانية في التعامل مع هذا المفهوم، سيكون له تأثيرٌ أكثر فائدة للصورة الفلسفية والمنهجية لهذا التشريع.

(133) تمت إضافة قواعد هذه المسؤولية في مشروع القانون المعدل لأحكام المسؤولية المدنية لعام 2017.
Le fait des véhicules terrestres à moteur. Arts. (1285 à 1288). PLRRC Urvoas 2017.

المراجع[134]

أولاً- باللغة العربية

1- الكتب

- زياد عبد الكريم القاضي، مقدمة في الذكاء الصناعي، ط1، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2010.
- حسن عبد الباسط جميعي، مسؤولية المُنتِج عن الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- مصطفى العوجي، القانون المدني: الجزء الثاني، المسؤولية المدنية، مؤسسة بحسون للنشر، بيروت، 1996.
- عادل عبد النور، مدخل إلى عالم الذكاء الصناعي، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، 2005.
- عاطف النقيب، النظرية العامة للمسؤولية الناشئة عن فعل الأشياء، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت، 1999.
- عبير أسعد، الذكاء الصناعي، ط1، دار البداية للنشر، عمان، الأردن، 2017.
- فتحي عبد الرحيم عبد الله، دراسات في المسؤولية التقصيرية – نحو مسؤولية موضوعية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

2- الأبحاث

- كريم موسى حسين، الذكاء الاصطناعي من منظور فلسفة العقل، مجلة الفلسفة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014، العدد 11.
- ليث أثير يوسف، مشكلة الاستقراء والذكاء الصناعي، مجلة آداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2011، العدد 5.
- محمد عرفان الخطيب،
  - المركز القانوني للإنسآلة (Robots) قراءة في القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسآلة (Robots) لعام 2017، «الإشكاليات والتحديات ... دراسة

(134) نظرًا لتعدد المراجع القانونية والفقهية في البحث، فقد تم الاكتفاء بذكر أهمها، علمًا بأنَّ كافة المراجع مسددة في متن البحث.

تأصيلية مقارنة»، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد التسلسلي 24، السنة السادسة، العدد الرابع، ربيع الأول/ربيع الثاني 1440 هـ – ديسمبر 2018م.

- ضمانات الحق في العصر الرقمي، «من تبدل المفهوم .... لتبدل الحماية»: قراءة في الموقف التشريعي الأوروبي والفرنسي وإسقاط على الموقف التشريعي الكويتي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس، التحديات المعاصرة للضمانات القانونية في عالم متغير (9–10 مايو 2018)، ملحق خاص، العدد الثالث، الجزء الأول، شعبان 1439 هـ – ديسمبر 2018م.
- إضاءة على مشروع قانون إصلاح نظرية المسؤولية المدنية في التشريع المدني الفرنسي الحديث: «المبررات والنتائج»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، سنة 2019.

– ناصر شبكة، الذكاء الاصطناعي ومنطق تمثيل المعرفة: منطق المكونات المادية المتعددة، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المجلد الأول، العدد الثاني، 2012.

ثانياً– باللغة الفرنسية

I. Articles

– A-S. Choné-Grimaldi, Le projet de réforme de la responsabilité civile: observations article par article, Gazette du Palais, Paris, 2017, n° 23.

– A-Y. Portnoff, et J-F. Soupizet, IA: opportunités et risques, Futuribles, vol. 426, n° 5, 2018.

– Bensamoun et G. Loiseau,

- L'intelligence artificielle à la mode éthique, Recueil Dalloz, Paris, 2017.
- L'intégration de l'intelligence artificielle dans l'ordre juridique en droit commun : questions de temps, Dalloz IP/IT, Paris, 2017, n°4.

- Bensoussan, Le droit de la robotique: aux confins du droit des biens et du droit des personnes, Revue des juristes de Sciences Po, n° 10, hiver 2015.
- Bensoussan, Plaidoyer pour un droit des robots: de la «personne morale» à la «personne robot», La Lettre des juristes d'affaires, 23 oct. 2013, n° 113.
- Mendoza-Caminade, Le droit confronté à l'intelligence artificielle des robots: vers l'émergence de nouveaux concepts juridique? Recueil Dalloz n° 8, Paris 2016.
- S. Choné-Grimaldi, P. Glaser, Responsabilité civile du fait du robot doué d'intelligence artificielle: faut-il créer une personnalité robotique? Comm. com. élect. 2018, n° 1, foc. 1.
- Touati, Il n'existe pas, à l'heure actuelle, de régime adapté pour gérer les dommages causés par les robots, Revue Lamy Droit civil, n° 145, 1er février 2017.
- Bessermann, Les enjeux du développement de la responsabilité numérique pour les assureuses. Dalloz IP/IT, n° 3, Paris, 2020,
- Bévière-Boyer, responsabilité numérique : le défi d'une responsabilité spécifique humanisée. Dalloz IP/IT, n° 3, Paris, 2020.
- Aubin, Intelligence artificielle et brevets, Les Cahiers de propriété intellectuelle., n° 3, Vo. 30, n. spécial: Droit + intelligence artificielle. 2018.
- Bossée-Pilon et I. Francoz, La responsabilité civile en matière d'intelligence artificielle, Affiches parisiennes, 1er mars 2019.
- Coulon, Du robot en droit de la responsabilité civile: à propos des dommages causés par les choses intelligentes. Responsabilité civile et assurance, n° 4, avril 2016, étude 6.
- Ch. Byk, Présentation des enjeux de la responsabilité numérique. Dalloz IP/IT. 2020, n° 3.

- Gruson, Régulation positive de l'intelligence artificielle en santé : les avancées de la garantie humaine algorithmique. Dalloz IP/IT. 2020, n° 3.
- Mainguy, Réflexions sur la notion de produit en droit des affaires, RTD Com. 1999.
- G'Sell, Ver l'émergence d'une «responsabilité numérique», Dalloz IP/IT, 2020, n° 3.
- Courtois, Robots intelligents et responsabilité : quels régimes, quelles perspectives ? Dalloz IP/IT. 2016, n° 6.
- J-S. Desroches et Sh. Jiang, Intelligence artificielle: la délicate interaction entre les défis juridiques et technologiques, Journal Le Droit de savoir, avril 2017, n° 514.
- L. Chartrand, Agencéité et responsabilité des agents artificiels, Éthique publique, vol. 19, n° 2, 2017.
- L. Szuskin, Intelligence artificielle et responsabilité, Communication Commerce électronique, n° 6. 2018.
- Monier J-C, Personne humaine et responsabilité civile, Droit et culture, 1996, n°1.
- Mouly C., Responsabilité objective ou responsabilité pour faute? Petites affiches, 1er juillet 1992, n° 79.
- N. Denis, Interface cerveau-machine: qui contrôle qui ? Planète robots, n° 14, 2014.
- N. Nevejans, Responsabilité des robots: appliquons nos règles de droit! Le point, 11 avril 2017.
- O. Siary, Quelle responsabilité juridique pour les robots? Village de la justice, 26 janvier 2017.
- P-Y. Oudeyer, Robotique: les grands défis à venir, futuribles n° 399, mars-avril 2014.

- P. Brun, La responsabilité du fait des objets connectés. Lamy Droit de la responsabilité, 2018, n° 350.
- Ph. Le Tourneau, La responsabilité civile des personnes atteintes d'un trouble mental, JCP, 1971. II.
- Responsabilité civile, Panorama, novembre 2017. 2018, D. 2019.
- Retour sur la saga d'aibo, Le robot-chien, Par Screetch, Planète robots, n° 6, 2010.
- S. Canselier, Les intelligences non-humaines et le droit, Observations à partir de l'intelligence animale et de l'intelligence artificielle, Archives de philosophie du droit, n° 55, 2012.
- S. Hamladji, La voiture autonome: en route vers le futur. Planète robots, n° 28, juill/août 2014.
- S. Migayron, Pratique contentieuse: Intelligence artificielle: qui sera responsable? Revue Communication commerce électronique, n° 4 avril 2018.
- X. Delpech, Vers un droit civil des robots. AJ Contrat 2017.
- X. Labbée, Esquisse d'une définition civiliste de l'espèce humaine, D., 1999, chro.

II. Ouvrages, Thèses, Reportes et Actes

- Besson,
  - La notion de garde dans la responsabilité du fait des choses, thèse, Dijon, France, 1927.
  - La responsabilité du fait de l'intelligence artificielle, Mémoire, Université Panthéon-Assas, Paris, 2015.
- Ch. Troi, Le droit à l'épreuve de l'intelligence artificielle, Droit, Mémoire, 2017.

- Enjeux et légitimité du développement de la responsabilité numérique, Dossier Dalloz, Dalloz IP/IT. 2020, n° 3.
- Être, vouloir, pouvoir: la responsabilité des agents autonomes - Une introduction, Galatea Network, 2018.
- J. Carbonnier, Droit civil – Introduction - Les personnes - La famille - l'enfant - le couple, PUF, Paris, 2004.
- M. Soulez, Questions juridiques au sujet de l'intelligence artificielle, In L'intelligence artificielle, un enjeu d'économie et de civilisation, Enjeux numériques, n° 1. Mars 2018, Ed. Annales des Mines.
- N. Maximin, Vers des règles européennes de droit civil applicables aux robots, Dalloz actualité, 1ère mars 2017.
- P. Lemyre, Les logiciels libres sous l'angle de la responsabilité civile, Mémoire, Montréal, 2002.
- Rapport du groupe de travail, Cour d'Appel de Paris, La réforme du droit français de la responsabilité civile et les relations économiques, Université de Versailles, Avril 2019.
- Résolution du Parlement européen du 12 février 2019 sur une politique industrielle européenne globale sur l'intelligence artificielle et la robotique (2018/2088(INI)).
- Teyssie, Droit civil, les personnes, coll. Manuels, 12ème éd., LexisNexis, 2010.
- Th. Leemans, La Responsabilité Extracontractuelle de l'Intelligence Artificielle - Aperçu d'un système bientôt obsolète, Mémoire, Université catholique de Louvain, Belgique, 2017.

ثالثاً– باللغة الإنجليزية

- Allen, W. Wallach, Moral machines: Contradiction in Terms of Abdication of Human Responsibility? Robot Ethics, the ethical and social implications of robotics, Cambridge, MIT Press, 2012.

- Castelfranchi, et R. Falcone, From automaticity to autonomy: The frontier of artificial agents, In H. Hexmoor, C. Castelfranchi et R. Falcone (eds.). Agent Autonomy, Kluwer, 2003.
- Fisher, The logic of real arguments, 2nd edition, Cambridge University Press, UK.
- J. Burrell, How the machine 'thinks': Understanding opacity in machine learning algorithms' Big Data & Society 3(1), 2016.
- J. Millar, Ethics Setting for Autonomous Vehicles. In P. Lin, R. Jenkins, K. Abney et G.A. Bekey (dir.) Robot Ethics 2.0., Oxford University Press, UK, 2017.
- K. Sheriff, Defining Autonomy in the Context of Tort liability: Is Machine Learning Indicative of Robotic Responsibility, Thèse, Atlanta, Emory University of Law, 2015.
- L. Edwards, et M. Veale, 'Slave to the Algorithm: Why a Right to an Explanation Is Probably Not the Remedy You Are Looking for', Duke L. & Tech. Rev. 16, 2017.
- M. Chinen, The Co-Evolution of Autonomous Machines and Legal Responsibility, Virginia Journal of Law & Technology, vol. 20, n° 2, 2016.
- M. Schellekens, Self-driving cars and the chilling effect of liability law. Computer law & security review, vol. 31, 2015.
- M. Scherer, Regulating artificial intelligence systems: risks, challenges, competencies, and strategies. Harvard Journal of Law & Technology, vol. 29, n° 2, 2016.
- M. Zalnieriute, et al., The Rule of Law and Automation of Government Decision-Making. Modern Law Review 82. 2019.
- P. Cerka, J. Grigiene, G. Sirbikyte, Liability for damages caused by artificial intelligence. Computer law & security review, vol. 31, 2015.
- U. Pagallo, What Robots Want: Autonomous Machines, Codes and New Frontiers of Legal Responsibility. Human Law and Computer Law: Comparatives perspectives, Dordrecht, Springer 2013.

المحتوى

الموضوع	الصفحة
الملخص	107
المقدمة	108
المطلب الأول– الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية القائمة على الاعتبار الشخصي	113
أولاً– إمكانية الاعتبار الشخصي للذكاء الاصطناعي	113
1– ضمن المفهوم الفلسفي	114
2– ضمن المفهوم القانوني	116
ثانياً– جدوى الاعتبار الشخصي للذكاء الاصطناعي	118
الشخصية القانونية والمسؤولية ... صحة الربط	119
الشخصية القانونية والمسؤولية ... محاذير الربط	121
المطلب الثاني–الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية القائمة على الاعتبار الموضوعي	126
أولاً– الذكاء الاصطناعي بين مفهومي «الشيء» و«المنتج»	126
1– الذكاء الاصطناعي ومفهوم «الشيء»	126
2– الذكاء الاصطناعي ومفهوم «المنتج»	130
ثانياً– الذكاء الاصطناعي وقواعد الحراسة	133
1– مفهوم «الحارس» في الذكاء الاصطناعي	133
2– الذكاء الاصطناعي والتحلل من الحراسة	138
الخاتمة	142
المراجع	144